الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

فرع: دراسات لغوية تخصص: لسانيات الخطاب

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الموسومة بـ:

ظاهرة توجيه الإعراب في القراءات القرآنية

كتاب البيان في غريبِ إعراب القرآن لِابن الأنباري–أنموذجا–

إعداد الطالب: إشراف الأستاذة:

عبد العزيز زوبيدة د. فاطمة بوهنوش

لجنــة المناقشــة:

د. حدوارة عمر	رئيسا	جامعة تيارت
د. بوهنوش فاطمة	مشرفا ومقررا	جامعة تيارت
د. درويش احمد	مناقشا	جامعة تيارت

السنــة الجامعيـــة:

1440–1441هـ الموافق لـ: 2018–2019م

شكر وتقدير

تغيب العبارات ويعجز اللسان عن وصف ما تكنه الصدور لأساتذتنا الكرام على ما بذلوا من جهد في سبيل تعليمنا وإرشادنا على رأسهم أستاذتي الفاضلة بوهنوش فاطمة التي لم تدخر جهدا في سبيل التوجيه والنصح والإرشاد من أجل التحصيل العلمي المميز، كما أتقدم بعظيم الشكر لأساتذتي الذين درسوني طوال هذه السنوات وعلى رأسهم أستاذي أحمد درويش، وأستاذي حدوارة عمر. كما لا أنسى البقية الصالحة من كوكبة أساتذة اللغة والأدب.

فلكل من علمنا له منّا كل التقدير والاحترام.

إهـــداء

أهدي عملي هذا إلى من شملني عطفها وغطّني حنانها إلى أمي الغالية لها مني كل التحية والتقدير.

أهدي عملي هذا إلى من شقى في هذه الحياة من أجل راحتي ومن أجل تعليمي وتربيتي، أبي الغالي

أهدي هذا العمل إلى رفيقة العمر زوجتي الكريمة.

إلى إخوتي وأخواتي عائلتي الكريمة عائلة زوبيدة أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

إلى كل الأصدقاء الذين سعدت بوجودهم وأسعدهم وجودي.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

يعد القرآن الكريم ذلك الكتاب المعجز بألفاظه ومعانيه، دأب الأولون والآخرون على استخراج مكنوناته واستظهار لطائفه واستنباط أحكامه وتشريعاته، وتنوعت العلوم والمعارف المتعلقة بهذا الكتاب العزيز من بين تلك العلوم علم القراءات القرآنية وكذا توجيهاتها الإعرابية المختلفة، ولا شك أن علم القراءات القرآنية علم حظي باهتمام العلماء فتعددت الكتابات والمؤلفات في هذا العلم وجاء تبعا لها ما يعرف بعلم توجيه القراءات القرآنية، إذ نجد وجود لهذا العلم عند الصدر الأول من الأمة وهم الصحابة ﷺ فعلموا تعدد القراءات وعلموا توجيهها، كما تناول هذا العلم علماء النحو على اختلاف مدارسهم وتناوله الفقهاء على اختلاف مشاربهم الفقهية، كما كان له حظ ليس بقليل عند علماء الأصول فوجود علم القراءات كان ظاهرة عامة لدى علماء العربية والشريعة وبناءا هذا جاء تساؤلنا: كيف وجه العلماء ظاهرة الاختلاف في القراءات القرآنية وكيف كانت احتجاجاتهم وتعليلاتهم لتلك القراءات القرآنية؟ كما يمكن التساؤل عن القراءات القرآنية وعلاقاتها بعلم التوجيه والاحتجاج؟

بالرجوع إلى كبير الاهتمام الذي حظيت به الدراسات القرآنية شكل ذلك حافزا قويا ورغبة ملحة في نفوسنا من أجل الاطلاع على هذا العلم الجليل والاستزادة في المعرفة بربط علوم اللغة بعلوم الشريعة كونهما علمان يتكاملان ويتكاتفان ويلتقيان في جذور مشتركة ومنابع متحدة يجمع هذين العلمين القرآن الكريم وكفى به جامعا وموحدا لعلمي اللغة والشريعة.

وقد ارتأينا في بحثنا هذا الاستعانة بالمنهج التاريخي التحليلي، فالتاريخي تناسب مع ما سردناه من محطات تاريخية مر بها علم القراءات وعلم توجيهها، والتحليلي ليتناسب مع تحليلنا لكثير من الآيات من ناحية الإعراب والتوجيه.

تجدر الإشارة إلى أن هناك بحوث ورسائل قد عالجت موضوع توجيه القراءات عند ابن الأنباري لكن لم نحصل عليها لكونها غير مطبوعة وإنما موجودة في شبكة الانترنت ولم يتيسر لنا تنزيلها

وهي بعنوان "التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابن البركان الأنباري" لصاحبها عبد الحميد عبد الحميد سيف النصر.

ومن أجل إعداد هذا البحث وإنجازه كان لزامًا علينا الاعتماد على بعض المصادر والمراجع نذكر أهمها:كتاب" الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" لسمين الحلبي، وكتاب " أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري" مُحَمَّد سالم صالح، وكتاب "الاختلاف بين القراءات القرآنية" لأحمد البتيلي وغير هذه الكتب مما كان حضور في بحثنا.

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن معالجتنا لهذا البحث قد اعترضتها بعض الصعوبات كون الموضوع شائكا وتكثر الأقوال حوله واختلاف العلماء ووجهات النظر، مما يعسر معه فهم بعض التوجيهات والتعليلات.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على خطة جاءت مشتملة على مقدمة وفصلين وخاتمة، تعرضنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى معالجة القراءات القرآنية وما يتبعها من مباحث كتعريف القراءات القرآنية وبداية ظهورها وأنواع القراءات، وأركانها وشروطها، وأبرز مراحلها، ثم التأليف فيها، إضافة إلى دراسة علم توجيه القراءات القرآنية، فعرجنا إلى تعريفه وظهوره، والمؤلفات التي كتبت حوله وبعض الأسباب التي ذكرها العلماء لتوجيه القراءات القرآنية، ثم ثنينا بالفصل الثاني الذي درسنا فيه شخصية ابن الأنباري وجهوده النحوية، وبعض مواقفه المتنوعة من القراءات القرآنية، ثم وجلنا إلى الدراسة التطبيقية المتعلقة بظاهرة توجيه الإعراب في القراءات القرآنية على العموم ثم أردفناها بدراسة لنماذج من توجيهات ابن الأنباري للقراءات القرآنية في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن"، وختمنا بحثنا بخاتمة حوت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال مسيرة البحث.

كما لا يسعنا في هذا البحث إلا أن نرجو من الله التوفيق والسداد.

الطالب: زوبيدة عبد العزيز

بتاريخ: 26 شوال1440هـ

30 جوان2019 م

الفصل الأول: القراءات القرآنية وعلم توجيهها

أولا: القراءات القرآنية (المفهوم، الظهور، المراحل، الأقسام)

1- مفهوم القراءات القرآنية

2- أقسام القراءات القرآنية

3- العلاقة بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية

4- أنواع القراءات القرآنية

5- المقصود بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم

6- ظهور القراءات القرآنية

7- القراءات القرآنية والأحرف السبعة

8- ثمرة اِختلاف القراءات القرآنية

9- أركان القراءة الصحيحة

ثانيا: علم توجيه القراءات القرآنية

1-مفهوم التوجيه

3- ألفاظ متنوعة جاءت في معنى التوجيه

4- أنواع التوجيه

5- نشأة التوجيه وتطوره

6- التدوين في توجيه القراءات القرآنية

مما لا شك فيه أن القرآن الكريم قد حظي بكامل الرعاية و الحفاوة لدى العلماء و الباحثين وهذا منذ نزوله إلى غاية تدوينه و إتفاق الأمة على مصحف واحد عرف بالمصحف العثماني. وتبعا لذلك لقيت العلوم المرتبطة بالقرآن الكريم قسطا كبيرا من الإهتمام أمثال علم النحو ،وعلم القراءات القرآنية، وعلم التوجيه كونها خادمة لكلام الله –عز وجل–، وعليه يمكن أن نتساءل عن أحد هذه العلوم المرتبطة بكتاب الله عز وجل ألا وهي القراءات القرآنية ،وتسميتها يدل على تلك الرابطة القوية التي تربطها بكتاب الله تعالى،فما هي القراءات القرآنية؟ وكيف ظهرت وماهي أقسامها وماهي أهم مبادئها؟

أولا: القراءات القرآنية (المفهوم، الظهور، المراحل، الأقسام):

1-مفهوم القراءات القرآنية:

إن البحث عن مفهوم القراءات القرآنية يقودنا إلى ضرورة الإشارة أولا إلى تفكيك هذا المركب الإضافي وبالتالي نجده يتألف من شقين ،فالشق الأول منه وهو القراءات أو القراءة والشق الثاني وهو القرآنية أو القرآن، وعليه يكون لزاما علينا النظر في مفهوم القراءة و مفهوم القرآن وكذا الصلة الجامعة بينها

من خلال تصفح كثير من الدراسات حول القراءات القرآنية يجد الباحث نفسه أمام إشكالية بارزة يفتتح بها تلك الدراسات،وهي مسألة العلاقة بين القراءات القرآنية والقرآن الكريم، لكن إبتداءً سنتطرق إلى المفهوم اللغوي والاصطلاحي للقراءات القرآنية.

أ. مفهوم القراءات القرآنية لغة:

تناولت الكثير من المعاجم اللغوية المفهوم اللغوي للقراءات وسنذكر البعض منها : "القراءات جمع قراءة،وهي مصدر قرأ وقراءة وقرءانا فهو قارئ"[1].

[1]–القاموس المحيط: مجد الدين مُحَمَّد يعقوب الفيروز أبادي، دار الجيل، بيروت، دط،دت،ج1، ص: 25.

جاء عن ابن منظور (ت 711هـ)معالجته للفظة القرآن فقال: "وقرآن الشيء قرآنا: جمعته وضممت بعضه إلى بعض، ومنه قولهم:ماقرأت هذه الناقة سلى قط،حنينا قط، أي لم يضطم رحمها على ولد...ومعنى قرأت القرآن:لفظت به مجموعا أي ألقيته"[1].

وكان مما قاله ابن فارس (395هـ): "القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على جمع واجتماع، من ذلك القرية، سميت قرية لِاجتماع الناس فيها، ويقولون: قريت الماء في المقراة: جمعته، وذلك الماء المجموع القريُّ... والمقراة: الجفنة، سميت لِاجتماع الضيف عليها، أو لما جمع فيها من طعام"[2].

من خلال تعريجنا إلى أهم التعاريف التي تناولها علماء اللغة لمفهوم القراءات يتضح أنها تتبلور مجموعها حول الضم والجمع، وكذا التلفظ والإلقاء.

ب. مفهوم القراءات القرآنية اصطلاحا:

تنوعت وتعددت تعاريف العلماء للقراءات القرآنية ونذكر بعضها:

عرفها الزركشي (ت 794هـ) بقوله:"القراءات اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف وكيفيتها من تخفيف و تشديد وغيرها"[3]، وقد تناول هذا التعريف جمع من العلماء بالشرح والتوضيح غير أنه لم يلقى من القبول ما لقيه تعريف ابن الجزري (ت 833هـ) في قوله: "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"[4].

---

[1]–لسان العرب: مُحَمَّد بن مكرم بن منظورالافريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط1، مادة "قرأ"، ج1، ص: 128.

[2]– معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين بن زكريا، ابن فارس دار الفكر، (د.ط)،دت، ص: 884.

[3]– البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي: تح: م حمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت ، ط:3، (1400هـ)، ج1، ص: 318.

[4]–منجد المقرئين ومرشد الطالبين: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف الجزري، اعتنى به عبد الحليم قابة، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر ،ط1 ،(1424هـ-2003م)، ص: 17.

فابن الجزري أوجز تعريف القراءات بطريقة مختصرة وشاملة وبسيطة مما سهل تناوله وتناقله عند الكثير من العلماء.

كما عرّفها علم آخر من أعلام القراءة وهو الدمياطي (ت 1117هـ) بقوله:" علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والابدال، وغيره من حيث السماع أو يقال:علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، معزوا الناقلة"[1].

من خلال بسط هذه التعاريف لعلم القراءات القرآنية يتضح أنها تشير إلى معاني متكاملة تدور حول اِختلاف ألفاظ الوحي أو كيفية أداء كلمات القرآن ومثلوا لذلك بالتخفيف والتشديد والفصل والوصل والإبدال،مرد هذا الِاختلاف إلى السماع أو الوحي، وقد حظي تعريف اِبن الجزري بِاهتمام علماء القراءة ولاقى من الرواج والشهرة مالم يلقه غيره من التعاريف.

2- أقسام القراءات القرآنية:

أفرد كثير من العلماء مبحثا خاصا بأقسام القراءات وأنواعها أمثال ما نقله السيوطي عن اِبن الجزري، حيث قال هذا الأخير[2]: أنواع القراءات من حيث السنة ستة:

- **المتواتر**: وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم مثاله: ما اِتفقت الطرق على نقله عن السبعة، وهذا هو الغالب في القراءات، كما عرّفها ابن الجزري بقوله: "كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا، وتواتر نقل هذه القراءة متواترة المقطوع بها"[3].

---

[1]-إتحاف فضلاء البشر بالمفردات الأربعة عشر: أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الغني الدمياطي المعروف بالبناء، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، (1407-1987)، ج1، ص: 67.

[2] -ينظر: الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، نشر مصطفى الحلبي، القاهرة، ط4، 1987، ج1، ص: 132، 133.

[3]-منجد المقرئين: ابن الجزري، ص: 15.

- **المشهور**: هو ما صح سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا، ووافق العربية ووافق أحد المصاحف العثمانية، سواء أكان عن أئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم عن الأئمة المقبولين، واشتهر عن القرّاء فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشذوذ، إلا أنه لم يبلغ درجة التواتر مثاله: ما اِختلف الطرق في نفله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض.
- **الشاذ**: وهو ما صح سنده، ولم يوافق الرسم العثماني كقراءة ابن السميفع: "فاليوم ننحيك ببدنك" بالحاء المهملة،"لتكون لمن خلفك آية بفتح اللام من كلمة (خلفك)، أما إذا لم يصح سنده فلا يعتبر ولا يطلق عليه مصطلح قراءة.

كما ذكر السيوطي (ت 911هـ) بأن القاضي جلال الدين البلقيني قال: "القراءة تنقسم إلى متواتر وآحاد وشاذ، فالمتواتر هو هذه القراءات السبع المشهور، والآحاد هو القراءات الثلاث التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة، أما الشاذ فهو قراءة التابعين كالأعمشي ويحي اِبن وثاب واِبن جبير ونحوهم، ثم يعقب السيوطي فيقول: وهذا كلام فيه نظر[1].

3- العلاقة بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

درج مؤلفو القراءات القرآنية إلى عرض مسألة مهمة في القراءات ألا وهي ضرورة التمييز بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية، فقد ذكر أحمد الدمياطي في كتابه عنصرا بعنوان: "الفرق بين القرآن والقراءات"، فقال: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان:فالقرآن هو الوحي المنزل للإعجاز والبيان، والقراءات اِختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها"[2].

بعد هذا الكلام للدمياطي ينبه شعبان إسماعيل أن الدمياطي قد نقل هذا عن الإمام الزركشي صاحب كتاب "البرهان في علوم القرآن".

[1] -ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج1، ص: 75.

[2] -اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر:أحمد الدمياطي البناء، ج1، ص: 68، 69.

ثم يقدم لنا رأي آخر –شعبان إسماعيل[1]–مخالفا لما جاء به الدمياطي من أن القرآن والقراءات القرآنية حقيقتان بمعنى واحد، وحاول أن يدلل على صحة كلامه بأدلة مختلفة أبرزها دلالة كلا التعريفين: القرآن والقراءات على معنى واحد، وإستدلاله بحديث النبي –ﷺ–"وكذلك أنزلت"[2].

ثم بعد هذا العرض للرأيين حول القرآن والقراءات يعقب شعبان إسماعيل على رأي محيسن ويذهب إلى أن هذا الرأي مردود وغير مقبول،ولم يقل به أحد من العلماء السابقين، ويبين وجهة نظره من خلال الأسباب التالية[3]:

أولا: لأن القراءات على إختلاف أنواعها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله،بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط...

ثانيا: التعريف المتقدم للقراءات يشمل القراءات المتواترة التي يصح أن يقرأ بها القرآن كما يشمل على القراءات الشاذة، والتي أجمع العلماء على أنه لا يصح قراءة القرآن بها لأنها لم تستجمع أركان القراءة الصحيحة، وهي التواتر، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية.

ثم إنتهى شعبان إسماعيل إلى رأيه حول هذا الموضوع فقال: "فالواقع إنهما (القرآن والقراءات) ليسا متغايران تاما، كما أنهما ليسا متحدين إتحادا حقيقيا، بل بينهما إرتباط وثيق ،إرتباط الجزء بالكل والله أعلم"[4].

بعد عرض موجز للخلاف الحاصل حول العلاقة بين القرآن والقراءات القرآنية يتضح بأنه لاخلاف حول إتحاد القرآن الكريم والقراءات القرآنية المتواترة من أنهما وحي من الله عز وجل، وبذلك فإنهما حقيقتان بمعنى واحد، كما يمكن إعتبار القراءات المتواترة قرآن، وبعض القرآن قراءات متواترة.

---

[1]–القراءات أحكامها ومصدرها: شعبان إسماعيل، (د.ط)، دار السلام، 1968م، ص: 20.

[2]–في رحاب القران الكريم: مُحَمَّد محسين، دار الكليات الأزهرية، ، القاهرة، (د.ط)، ص: 209، 210.

[3]– القراءات أحكامها ومصادرها: شعبان إسماعيل، ص: 24.

[4]–المرجع نفسه، ص: 25

4- أنواع القراءات القرآنية:

تطرق أحمد البيلي إلى هذه الجزئية المهمة في كتابه فقال: " لقد أنزل القرآن باللغة العربية. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾[1]، ولكن قراءة بعض كلماته اِختلفت بين القراءات، والقراءات الشاذة وفي بعض الكلمات بين القراءات المتواترة نفسها...أن جل كلمات القرآن نزل وفق لهجة قريش، ولا غرابة في هذا فالرسول-ﷺ- قرشي، ولهجة قريش لهجته، وعليها عاداته في الأصوات ونواحي اللغة الأخرى، فنزول القرآن بها مناسب، مادام الله -سبحانه وتعالى- اختار خاتم رسله من بين المتكلمين بهذه اللهجة، وكان من الطبيعي أيضا أن تراعى لهجة قريش عندما أجمع الصحابة على توحيد المصاحف في عهد عثمان ﷺ... على أن لهجة قريش كانت —قبل نزول القرآن بها-أفصح اللهجات العربية وأوسعها اِنتشارا، وذلك لمنزلة قريش الدينية والاقتصادية، مما جعلها مفهومة لدى أصحاب اللهجات العربية الأخرى"[2].

أول مسألة أشار إليها أحمد البيلي هي عربية القرآن، غلبة لهجة قريش فيه لمكانتها وشهرتها بين القبائل العربية، ونبّه إلى نقطة مهمة وهي أن قراءة بعض كلمات القرآن وألفاظه اِختلفت بين القراءات، أما جل كلمات القرآن فنزلت على لهجة قريش وهي لسان الرسول-ﷺ- ولسان قومه قريش.

5- المقصود بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم:

تتحدث الكثير من الكتابات والبحوث عن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن غير أنه قد تعددت وجهات النظر حول حقيقتها وماهيتها والمراد بالأحاديث التي تحدثت عنها فنذكر بعض نصوص السنة النبوية حول الأحرف السبعة ثم نعقبها ببعض التوضيحات.

---

[1]-إبراهيم، الآية: 04.

[2]-الاختلاف بين القراءات: أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، الدار السودانية الخرطوم، ط1، 1404هـ -1988م، ص: 35

روي البخاري و المسلم في صحيحيهما عن ابن عباس –رضي الله عنه–أنه قال :قال رسول الله ﷺ: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته،فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى إنتهى إلى سبعة أحرف"[1].

روي البخاري ومسلم أيضا – واللفظ للبخاري–أن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– يقول:سمعت هشام ابن حكيم يقرا سورة الفرقان في حياة الرسول–ﷺ– فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة، لمقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرته حتى سلم،ثم لببته بردائه أو بردائي، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، قلت: كذبت، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها،فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يارسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها ، وأنت أقرأتني سورة الفرقان،فقال رسول الله ﷺ، أرسله يا عمر، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرؤها قال رسول الله ﷺ: اِقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأنيها فقال رسول الله ﷺ كذلك أنزلت (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه)[2].

روي مسلم سنده عن أبي بن كعب قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي يقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر ، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله ﷺ، فقلت :إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله ﷺ فقرآ فحسّن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري ففضت عرقا،كأنما أنظر إلى الله – عز وجل– فرقا فقال لي:يا أبي أرسل إلى أن اِقرأ القرآن على حرف فرددت إليه، فقلت : أن هون على أمتي ، فرد إلى الثانية ، اِقرأ على حرفين ، فرددت إليه أن هون على أمتي فرد إلى الثالثة : اِقرأ

[1]–أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ج6، ص: 185.

[2]– أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب ك بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، القاهرة، (د.ط) (د.ت)، ج2، ص: 561، 562.

على سبعة أحرف، ولك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها، فقلت (اللهم اغفر لأمتي اللهم اغفر لأمتي ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم حتى إبراهيم ﷺ).[1]

هذه الأحاديث وغيرها مما يضيق المقام لتتبعه وتحصيله ، فقد أفرد له علماء كتب مستقلة ، حيث ذكر مُحَمَّد بن الجزري صاحب النشر، إذ قال عن حديث الأحرف : "وصنف الإمام أبو شامة –رحمه الله –فيه كتابا حافلا "[2].

وممن صنف فيه أيضا ابن الجزري نفسه إذ قال في النشر:" وقد تتبعت طرق هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك"[3].

ومن المعلوم لكل متصفح لروايات الأحاديث حول الأحرف السبعة يجدها تتعدد وتختلف وتتنوع لتثبت لنا صحة نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف مما لا يدع مجال لمكذب أو مشكك أو مرتاب.

وسنحاول من خلال تصفح بعض المراجع الوصول إلى أهم المعاني التي اِستخلصها العلماء عن معاني الأحرف السبعة ومدلولاتها.

وأمام هذا البحث يجدر بنا الوقوف عند بعض ما قرره العلماء حول إشكالية المقصود بالأحرف السبعة، حيث يقول أحد الباحثين "عندما استقرأنا ألفاظ الحديث –يقصد حديث الأحرف السبعة– من جميع طرقه، لم نجد عبارة مرادفة تفسر لنا المقصود من الأحرف السبعة تفسيرا

[1]– المصدر نفسه، ص: 561، 562

[2]–الكتاب المشار إليه بعنوان :"المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالقرآن العزيز"، حققه الأستاذ: طيار ألتي قولاج عن ثلاث نسخ محفوظة، ونشر سنة1395هـ

[3]–النشر في القراءات العشر: مُحَمَّد بن الجزري، اعتنى به مُحَمَّد علي الضباع، المكتبة التجارية ، ج1، ص: 19

شافيا يحسم مادة النزاع ويغلق باب الخلاف... حتى عدّ الحديث من المشكلات والمتشابهات، وفوض أمر فهمه وإدراك معناه إلى مُنَزِّلَ الآيات البينات"[1].

والأقوال حول معنى الأحرف السبعة نذكر بعضها في عجالة منها:[2]

القول الأول: أن هذا الحديث من المشكل المتشابه، الذي لا يعلم معناه، وذلك لأن الحرف مشترك لفظي يصدق على معان كثيرة، ولم يعين المراد منها في الحديث، وقد نسب هذا القول إلى ابن سعدان النحوي (ت231هـ).

القول الثاني: أن حقيقة العدد ليست مرادة، وذلك لأن لفظ السبعة يطلق في لسان العرب، ويراد الكثرة في الآحاد،كما يطلق لفظ السبعين ويراد به الكثرة في العشرات، و كأن مراد هؤلاء أنه رخص للصحابة أن يقرأ كل منهم بلغته دون تحديد، وهذا يؤدي إلى القول بمشروعية القراءة بالمعنى، وقد نسب هذا القول إلى القاضي عياض (ت544هـ).

القول الثالث: أن المقصود سبعة أصناف من المعاني والأحكام: هي الحلال والحرام ، والأمر، والزجر، والمحكم، والمتشابه، والأمثال.

القول الرابع: أن المراد سبع لغات من لغات العرب الفصحى أنزل القرآن بها، فهي متفرقة فيه، وبعض هذه اللغات أسعد حظا بالقرآن من بعض،وهذا قول أبي عبيدة القاسم بن سلام، ونصره البيهقي في شعب الإيمان.

القول الخامس: قال ابن جرير :"إن هذه اللغات السبع تكون في الكلمة الواحدة في الحرف الواحد باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، أي كقول القائل: هلمّ، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، ونحوي

---

[1]-حديث الأحرف السبعة دراسة لاسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1423 هـ-2002م، ص: 40

[2]-ينظر: حديث الأحرف السبعة دراسة لِاسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية: عبد العزيز عبد الفتاح القارئ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1423هـ-2002م ، ص: 42- 44.

وقربي، ونحو ذلك مما تختلف فيع الألفاظ بضروب من المنطق، وتتفق فيه المعاني، وإن اختلفت بالبيان الألسن"[1]...، ثم قال: "إن هذه اللغات لم تبق جميعها، بل إن عثمان –ﷺ– جمع المسلمين على حرف واحد، ومصحف واحد، وحرّق ماعدا المصحف الذي جمعهم عليه... فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعة منها له... حتى درست من الأمة معرفتها، وتعفّت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها"[2].

وتبعا لهذا القول حاول الكثير من العلماء إيجاد تفسير وتحديد للغات السبع التي فسروا بها الأحرف، فقال أبو عبيدة: "عن سعيد بن عروبة عن قتادة عمّن سمع ابن عباس يقول: نزل القرآن بلغة الكعبين، كعب قريش وكعب خزاعة، قيل له: كيف ذاك؟ قال: لأن الدار واحدة، وقال أبو عبيد: ويروي الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: نزل القرآن على سبع لغات؛ منها خمس بلغة العجز من هوازن"[3].

قال أبو عبيد: "والعَجُز هم: سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، وهذه القبائل هي التي يقال لها عليا هوازن"[4].

وقال أبو حاتم السجستاني (ت250هـ): "نزل بلغة قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر"[5].

وذهب أبو علي الأهوازي (ت446هـ) إلى أن اللغات السبع كلها في بطون قريش، وحكي غير هذا الأقوال في هذه المسألة مما يطول ذكره وتفصيله، وقد توسع في ذلك العلماء في كتب علوم القرآن.

---

[1] –تفسير ابن جرير: أبو جعفر مُحَمَّد ابن جرير الطبري تح: محمود شاكر، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت). ج1، ص : 57-64.

[2] –حديث الأحرف السبعة: عبد العزيز القارئ، ص: 43

[3] –المرجع نفسه، ص: 44

[4] – المرجع نفسه، ص: 44

[5] – المرجع نفسه، ص: 44

القول السادس: ذهب أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وأبو الفضل الرازي المقرئ، ومُحَمَّد الجزري المقرئ إلى أن المراد بالأحرف السبعة: الأنواع التي يقع بها التغاير والاختلاف في الكلمات القرآنية ولا يخرج عنها، وقد اِتفقوا على أنها سبعة، ثم اِختلفوا في تعيينها وحصرها، فقال اِبن قتيبة: "فقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه[1]:

1-الِاختلاف في إعراب الكلمة أو حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ ٧٨﴾.[2] و"أَطْهَرَ".

2- أن يكون الِاختلاف في إعراب الكلمة، وحركات بنائها، بما يغير معناها ويزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا ١٩﴾[3] و"ربنا بَاعَدَ بين أسفارنا".

3- أن يكون الِاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغير معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ٢٥٩﴾ [4] و" نُنْشِرُهَا".

4- أن يكون الِاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى: "إن كانت إلا زَقْيَةً واحدة" و﴿صَيۡحَةٗ ٢٩﴾[5].

5- أن يكون الِاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها، نحو قوله تعالى: ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ ٢٩﴾[6] في موضع و"وطَلْعٍ منضود".

---

[1]- حديث الأحرف السبعة: عبد العزيز القارئ، ص: 46

[2]-هود، الآية: 78.

[3]- سبأ،الآية: 19

[4]-البقرة، الآية: 259.

[5]-يس، الآية: 29

[6]- الواقعة، الآية: 29

6- أن يكون الِاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنۡهُ تَحِيدُ ١٩﴾[1]، وفي قراءة أخرى" وجاءت سكرة الحق بالموت".

7- أن يكون الِاختلاف بالزيادة و النقصان نحو قوله تعالى:"وما عَمِلَت أيديهم"، و﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۖ ٣٥﴾[2]، ونحو قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ٢٦﴾[3] و"إن الله الغني الحميد".

بعد هذا العرض لخلاصة ماتوصل إليه ابن قتيبة حول الأحرف السبعة، نذكر كذلك ما فصّله ابن الجزري في كتابه النشر حيث قال[4]: "إنني تتبعت القراءات صحيحها وشاذّها وضعيفها ومنكرها، فإذا هو يرجع إختلافها إلى سبعة أوجه من الِاختلاف لا يخرج عنها:

1-إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة، نحو : "البخل" بأربعة أوجه، و"يحسب" بوجهين.

2- أو بتغير في المعنى فقط نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ ٣٧﴾[5]، و﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ ٤٥﴾[6] و"أَمَهٍ".

3- وإما بالحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو:﴿تَبۡلُواْ﴾[7] و"تَتْلُوا"، و﴿نُنَجِّيكَ ٩٢﴾[8] و"نُنَحِّيكَ".

4- أو عكس ذلك نح:و " بَصْطَةً" و﴿بَسۡطَةً ٢٤٧﴾[9]، و﴿ٱلصِّرَٰطَ ٦﴾[1] و"السِّرَاطَ".

---

[1]- ق، الآية: 19

[2] - يس، الآية: 35

[3] - لقمان، الآية: 26

[4]- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري ، ج1 ، ص: 26

[5]- البقرة، الآية: 37

[6]-يوسف، الآية: 45

[7]-يونس، الآية: 30

[8]-يونس، الآية: 92

[9]-البقرة، الآية: 247

5- أو بتغيرهما معا نحو: "أشد منكم"[2]،و"مِنْهُم"، و﴿يَأْتَلِ﴾[3] و"يَتَأَلَّ"، و﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[4] و"فامْضُوا إلى ذكر الله".

6- و إما في التقديم و التأخير نحو قوله:﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾[5]،و"جاءت سكرة الحق بالموت"[6].

7- أو في الزيادة و النقصان نحو " وأوصى" و﴿وَوَصَّىٰ﴾[7]،﴿ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾[8].

وقد قال أبو مجاهد معلقا على هذه الأقوال الستة فقال[9]:

فهذه ستة أقوال مما ذكروا في معنى الأحرف السبعة تنبغي مناقشتها، ويحسن عرضها على الدليل، وامتحان حقيقتها بغير أن النظر ولهيب التحميص، فإذا انكشفت حقائقها خَلص لنا القول المختار بلا منازع.

ثم راح عبد العزيز القارئ بعد سرده لاختلاف حول المراد بالأحرف السبعة وأبرز الأقوال المختلفة في المسألة ناقش كل قول على حدا ورد عليه وبين خطأه ومجانبته للصواب، ثم أفرد جزءا خاصا حاول فيه إعادة التساؤل حول المراد بالأحرف السبعة فقال تحت عنوان "المراد من الأحرف

---

[1]-الفاتحة، الآية: 6

[2]-التوبة، الآية: 69

[3]-النور، الآية: 22

[4]-وهي قراءة أخرى لقوله تعالى: " فاسعوا إلى ذكر الله " الجمعة، الآية: 9

[5]-التوبة، الآية: 111

[6]-وهي قراءة أخرى لقوله تعالى:"وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ". ق، الآية: 19

[7]-البقرة، الآية: 132

[8]-النجم، الآية: 45

[9]-حديث الأحرف السبعة، عبد العزيز القارئ، ص: 48

السبعة": "لعلك بعد هذه المناقشات تتساءل عن القول المختار وتقول في قرارة نفسك : إذا لم يكن هذا ولا ذاك هو المراد بالأحرف السبعة ،فما هو المراد إذا؟"[1].

ثم بعد ذلك يذكر ملاحظة دقيقة في معرض إجابته عن هذا التساؤل فيقول: "لقد جمعنا طرقها -أي حديث الأحرف السبعة – وتفحصنا في ألفاظها فلم نجد في شيء منها عبارة صريحة تفصل لنا المراد بالأحرف السبعة"[2]، ويتابع تساؤلاته فيقول: "فكيف خلت جميع ألفاظ الحديث عن عبارة صريحة تفسر الأحرف وتبينها، ولماذا أضرب رواة الخبر عن الصاحبة –رضوان الله عنهم أجمعين- عن ذلك؟"[3].

يحاول بعد ذلك أن يقدم أحد الأسباب لوجود عن هذا الخفاء والإبهام فيقول: "لعل السبب هو واحد من أمرين، إما وضوح المراد من الأحرف بشكل جعلها غير محتاجة إلى تفسير ن فنفسرها حينئذ كتفسير الشمس في رابعة النهار ،لذلك لم يرد أبدا في الروايات أن أحدا سأل النبي عن معنى الأحرف ، فقال : معناها كذا،ولا ورد أن الصحابة سألوا أو سئلوا عن ذلك، وقد اِطلعوا عليها وعلموها"[4].

ثم ذكر سببا آخر:" وإما عدم وضوح معناها وصعوبة تفسيرها، وتعسر شرح المراد منها، لِانغلاق حقيقته على المدارك في ذلك الوقت، ولكثرة فروعه تشعبها، ففهمه يحتاج إلى اِستقراء و تأمل، وبحث و دراسة"[5].

وبعد هذا يقدم لنا خلاصة كلامه حول الأحرف السبعة فيقول:" الأحرف السبعة، وهي وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها، فتكون قد قرأت قرآنا منزلا،

---

[1]- حديث الأحرف السبعة، عبد العزيز القارئ، ص: 63

[2]- المرجع نفسه، ص: 63

[3]- المرجع نفسه ، ص: 63

[4]- المرجع نفسه، ص: 63

[5]- المرجع نفسه، ص: 64

والعدد هنا مراد، بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة وهي سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة، ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحد في كل موضع من القرآن"[1].

وشرح عبد العزيز القارئ هذا الكلام الذي قرره بشروح وافية يضيق المقام بذكرها، ولكن نعرض لمثال ذكره حول الأحرف من بين أمثلة كثيرة ذكرها فقال :"...في هذه الحالة، فمثلا (جبريل وميكل) في سورة البقرة: في (جبريل) خمسة أوجه متواترة (جبريل) بكسر الجيم و الراء وحذف الهمزة و إثبات الياء، وهي قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر وحفص بن عاصم،(جبريل) بفتح الجيم وكسر الراء وإثبات الياء من غير همز، وهي قراءة ابن كثير المكي، (جبرئيل) فتح الجيم و الراء وإثبات الهمزة مكسورة والياء ساكنة: وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف في اختياره، (جبرئل) السابق مع حذف الياء بعد الهمزة : وهي رواية يحي بن آدم عن أبي بكر بن عياش بن عاصم ، و الوجه الخامس لحمزة و هو الوقف بتسهيل الهمزة بين بين ، و هناك وجهان غير مقروء بهما، (جبرائل) بألف قبل الهمزة وحذف الياء: رواه الحسن البصري، وعن ابن محصين من (المنهج)، (جبرئل) بفتح الراء و همزة مكسورة ولام مشددة ، فهذه سبعة أوجه مروية، تواتر منها خمسة .

و في (ميكال) أربعة أوجه متواترة هي: (مكائل) بهمزة بعد الألف من غير ياء بعد الهمزة، و(ميكال) كمثقال بحذف الهمزة، و(ميكائيل) بإثبات الهمزة و الياء، الوجه الرابع لحمزة عند الوقف بتسهيل الهمزة، وهناك وجه خامس غير مقروء به ، لابن محيصن، بالهمزة من غير ياء مع تشديد اللام، وهي رواية عنه مع طريق المبهج "[2].

[1]- حديث الأحرف السبعة: عبد العزيز القارئ، ص: 65

[2]- المرجع نفسه، ص : 76 ، 77

6-ظهور القراءات القرآنية :

قبل الحديث عن اِهتمام العلماء بالقراءات وظهورها نشير إلى ملاحظة تتعلق بهذا المبحث تكلم عنها التواتي بن تواتي حيث قال: "اِعتاد الباحثون في القراءات اِستعمال عنوان "نشأة القراءات" عن حسن نية ولم ينتبهوا إلى تبعية هذا العنوان وما ورائه من ضيم في حق القرآن الكريم المنزل من لدن حكيم خبير... فلا يحق لنا أن نقول نشأة القراءات ولا أنها ناشئة، إلا إذا اِعتبرنا أن القرآن ناشئ وليس الأمر كذلك البتة وليكن الِاستعمال الأنسب لموضع القراءات" بداية الِاهتمام بالقراءات ، نكون قد جنبنا أنفسنا التحامل على كتاب الله و صددنا الباب في وجه كل متقول متطفل يصطاد في الماء العكر ليحرف كلام عن مواضعه ويأخذه منطلقا لبث سمومه"[1].

تحدث شعبان إسماعيل عن هذه المسألة تحت إشكالية طرحها في كتابه بقوله: "متى بدأ نزول القراءات؟" وأعقب هذا الإشكال بتساؤلات أخرى في قوله: "وهنا السؤال يطرح نفسه في هذا المجال، وهو متى بدأ نزول القراءات؟ هل كان ذلك بمكة ، أم بالمدنية؟"[2] ثم حاول تقديم إجابة لتساؤلاته فقال: في هذه المسألة قولان:

القول الأول: أنها نزلت بمكة، مع بدء نزول القرآن الكريم، ويستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها: أن معظم سور القرآن مكي، وفيها من القراءات ما في السور المدنية، وهذا يدل على أن القراءات نزلت بمكة .

[1] -القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي التواتي بن تواتي، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، (د.ت)، ص: 141

[2] -القراءات أحكامها ومصدرها اسماعيل شعبان، ص: 57

القول الثاني: أنها نزلت بالمدينة المنورة، بعد هجرة الرسول ﷺ– ودخول كثير من الناس للإسلام على إختلاف لغاتهم ولهجاتهم، فكان هذا التسيير الإلهي على الأمة تقرأ القرآن على سبعة أحرف. وهذا هو الراجح في نظري[1].

وكان ممن أيد هذا المذهب الذي اختاره شعبان إسماعيل وعلماء آخرون من بينهم أحمد البيلي، حيث يوضح رأيه فيقول: "لم يفزع المسلمون في مكة قبل الهجرة إلى النبي ﷺ، ليحكم بينهم فيما يثور من خلال حول الوجوه المختلفة في قراءة القرآن، و إنما حدث ذلك بعد الهجرة، لأن القبائل كثيرة –غير قريش– كانت قد إعتنقت الإسلام، بعد فتح مكة في السنة الثامنة من الهجرة، من هذه القبائل : هوازن وطيء، فقد أسلمتا بعد فتح مكة، وحصار الطائف وغزوة حنين. ومن الأدلة على أن رخصة "الأحرف السبعة" شرعت بعد فتح مكة، أن حادثة عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم –رضي الله عنهما – كانت بعد إسلام هشام وهو لم يسلم إلا بعد أن فتحت مكة "[2].

والخلاف حول هذه المسائل متعدد يصعب علينا حصره، وإنما أردنا أن نبين الخلاف فيه، وكتب علوم القرآن والقراءات القرآنية قد ضمّت في ثناياها هذه الخلافات والنزاعات وأسهبت وفصلت في عرض الآراء والأدلة عليها.

7–القراءات القرآنية والأحرف السبعة:

من المسائل التي يجب أن يتنبه إليها في علم القراءات القرآنية هي ضرورة التفريق بين الأحرف السبعة والقراءات القرآنية، وقد أكدوا [3].أنهما غير متطابقان، وفي هذا السياق يجيب التواتي بن تواتي بعد أن تساءل "هل القراءات السبع هي الأحرف السبع؟ فقال: "من الناس من يظن أن المراد بالأحرف السبع الواردة في الحديث ما يطابق القراءات السبع التي إشتهرت بين أهل فن القراءات،

[1] – القراءات أحكامها ومصدرها اسماعيل شعبان، ص: 57– 58

[2] – الاختلاف بين القراءات: أحمد البيلي، ص: 39

[3] - القراءات القرآنية وأثارها في النحو العربي والفقه الإسلامي: التواتي بن تواتي، ص: 168.

وذلك غلط ولم يقله أحد من أهل العلم وأجمع العلماء على خلافه"[1]، هذا ما بينه الباحث حول الأحرف السبع وبيان أنها ليست القراءات السبع ثم يوضح سبب حصر القراءات في العدد سبعة فيقول: وإن اِنحصار القراءات في عدد سبع لم يدل عليه دليل، ولكنه أمر حصل إمَّا بدون قصد أو بقصد التيمن والتبرك بعدد السبعة أو قد يكون من ورائه قصد إيهام أن هذه السبعة هي المرادة من حديث رسول الله- صلى الله عيه وسلم- تنويهًا بشأنها بين الناس"[2].

يتضح بأن الرأي الأقرب والراجح الذي اِختاره أهل الفن بأن القراءات القرآنية ليست هي الأحرف السبع المنصوص عليها في نصوص السُنَّة النبوية.

8- ثمرة اِختلاف القراءات القرآنية:

بعد تفحص العلماء لِلاختلاف الحاصل بين القراءات القرآنية ارتأوا إلى ضرورة كشف أسرار هذا الاختلاف وإدراك الثمرة المرجوة منه.

وذكر الزركشي وقرر بأن "اِختلاف الأحكام الشرعية بِاختلاف القراءات"[3].

يشير الزركشي إلى مسألة مهمة تتعلق باختلاف الأحكام الشرعية المستنبطة من الأدلة خاصة أدلة الكتاب العزيز كونها يعتريها الاختلاف في ألفاظها، وهذا الاختلاف هو ما جعل البنية الفقهية تتنوع وتختلف حسب المدارس الفقهية، كالمالكية والشافعية والأحناف والحنابلة إذ كل منهم يلتمس بغيته في قراءة من القراءات القرآنية من أجل نصرة رأيه ومذهبه الفقهي.

---

[1] - القراءات القرآنية وأثارها في النحو العربي والفقه الإسلامي: التواتي بن تواتي، ص: 168.

[2] - المرجع نفسه، ص: 168.

[3] - البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي: تح: م حمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت ، ط:3، (1400هـ)، ص 54.

وقد ذكر غير واحد الفائدة والثمرة العامة من اِختلاف القراءات القرآنية ألا وهي اليسر ودفع المشقة، قال أحمد البيلي: "على أن المبدأ العام في شريعة الإسلام اليسر، ودفع المشقة حيثما وجدت، فلا تخلو فريضة من فرائضها من رخصة أو أكثر..."[1].

يتابع قائلا: "ولذا فمن الحكمة الإلهية أن يطّرد هذا المبدأ في كل أمر تكليفي فيه مشقة متيقنة أو محتملة، وتكليف المسلمين- من العرب وغيرهم – بقراءة كلمات القراءة جميعها، على نحو لا تختلف فيه الكلمات من حيث أصواتها وحركاتها ، وسكناتها فيه من المشقة والعسر ما فيه"[2].

وأغلب العلماء تحدث عن هذا المبدأ العام المتمثل في اليسر ودفع المشتقة، وفي هذا السياق يقول ابن الجزي: "أما سبب وروده على سبعة أحرف فالتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها والتهوين عليها شرفًا لها، وتوسعه ورحمة وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الخلق..."[3].

وتطرق شعبان إسماعيل إلى بعض الثمرات والفوائد من اختلاف القراءات وقدم لنا أمثلة توضيحية فقال: "خامسًا: الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالين مختلفين: كقوله تعالى في بيان الوضوء: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[4] ، قرئ بنصب لفظ (أرجلكم) وبجرها، فالنصب يفيد طلب غسلها، لأن العطف حينئذ يكون على لفظ(وجوهكم) المنصوب وهو مغسول، والجر يفيد طلب مسحها لأن العطف حينئذ يكون على لفظ (رؤسكم) المجرور، وهو ممسوح، وقد بين الرسول-ﷺ- أن المسح يكون للابس الخف، وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخف"[5].

---

[1]- الاختلاف بين القراءات: أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، الدار السودانية الخرطوم، ط1، 1404هـ -1988م،ص52.

[2]- المصدر نفسه، ص: 54.

[3]- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ج1، ص: 19.

[4]- المائدة، الآية: 6.

[5]- شعبان إسماعيل: القراءات أحكامها ومصادرها، ص: 49.

ثم بعد ذكره لهذا المثال حول ثمار تعدد القراءات يوجز بخلاصة عن تنوع القراءات فيقول: "والخلاصة: أن تنوع القراءات، يقوم مقام تعدد الآيات وذلك ضرب من ضروب البلاغة، يبتدئ من جمال هذا الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز.

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله -ﷺ-"[1].

هذا قليل مما ذكر حول ثمار وفوائد اِختلاف القراءات، وإلاّ فإن العلماء قد فصلوا القول وأطالوا في بحوثهم حول الجانب الإعجازي لهذا الِاختلاف وكذا تأثر الفقه الإسلامي ومجالات أخرى كالنحو والبلاغة بهذا الِاختلاف.

9 – أركان القراءة الصحيحة:

تحدث علماء القراءات عن بعض الشروط والضوابط الواجب مراعاتها في قبول القراءات وفي ردها فمن الشروط التي اِشتهرت عند غالب العلماء نجد الحديث عن ثلاثة نعرض لما نظمه اِبن الجزري في قوله[2]:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْه نَحْوِي وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي

وَصَحَّ إِسْنَادُهَا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الأَرْكَان

وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْن أَثْبَتَ شُذُوذَهُ وَلَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ

فقد أشار في البيت الأول إلى ركنيين للقراءة الصحيحة وهما:

1- موافقة القراءة للعربية ولو بوجه في قوله" ما وافق وجه نحوي".

2- موافقة القراءة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو اِحتمالاً في قوله: "وكان للرسم اِحتمالاً يحوي".

[1]- شعبان إسماعيل: القراءات أحكامها ومصادرها ، ص: 49.

[2]- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ج1، ص: 9.

وذكر الركن الثالث في البيت الثاني وهو:

3- صحة السند في قوله: "وصحّ إسناده".

ثم يوضح ابن الجزري قصده من ثمرة العربية ولو بوجه في قوله: "وقلنا في الضَّابط ولو بوجه نريد به وجها من وجوه النّحو، سواء كان أفصح أم فصيح مجمعا عليه، أم مختلفا فيه لا يضر مثله إذا كانت القراءة ممّا شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية..."[1].

كذلك يفسر ابن الجزري المقصود بالرسم العثماني فيقول: " ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتًا في بعضها دون البعض"[2].

وخلاصة ما ذكرناه حول شروط القراءة الصحيحة هو متمثل في صحة السند وموافقة العربية ولو بوجه من الوجوه وموافقة الرسم العثماني.

[1] - النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ج1، ص: 10.

[3] -المرجع نفسه، ج1، ص: 20.

ثانيا: علم توجيه القراءات القرآنية

يتطلب البحث منا ابتداءً من أجل الفهم الأعمق لهذا العلم أن نُعرج على أهم مدلولاته اللغويَة والاصطلاحية.

1-مفهوم التوجيه لغةً:

ذكرت معاجم اللغة بكثر من التفصيل مادة توجيه ومختلف صيغتها ودلالاتها اللغوية، فابن منظور يقول بأن: "التوجيه مصدر الفعل الثلاثي المضعّف العين (وجَّه)، وهو مأخوذ من الوجه المعروف، والجمع الوجوه، ووجه كل شيء مستقبلة..."[1].

و "يقال وجهت الريح الحصى توجيها إذ ساقته، ويُقال قاد فلان فلانًا، فوجَّه أي انقاد واتَّبع، وشيء موجَّه إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف"[2].

و "شيء موجه إذا جُعل على جهة واحدة لا يختلف"[3].

وجاء في مختار الصحاح أيضاً: " يقال هذا وجه الرأي، أي هو الرأي نفسه، و(الوجهة) بكسر الواو وضمِّها (الاسم) و (اتجه) له رأي سنح، وشيء موجَّه أي جعل عل جهةٍ واحدة"[4].

وقال ابن فارس أيضًا: "الواو والجيم والهاء: أصل واحد يدل على المقابلة لشيء...ووجهت الشيء جعلته على جهة"[5].

ومما سبق بيانه يتضح أن معنى التوجيه في اللغة يتمحور حول اِختيار الجهة الواحدة للشيء، ويفهم بأنه يمكن للشيء أن يحمل على أكثر من وجه.

---

[1]- لسان العرب: ابن منظور، مادة (وجه)، ج15، ص: 162.

[2]- المصدر نفسه، ج15، ص: 160.

[3]-المصدر نفسه، ج15، ص: 160.

[4]- مختار الصحاح: مُحَّد بن أبي بكر الرازي، مادة (وجه)، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1996م، ص: 334.

[5]- معجم مقاييس اللغة: لأبي زكريا ابن فارس، تكملة تاج العروس، الجريسة، ط1، 1417هـ، ص: 341.

2-مفهوم التوجيه اِصطلاحًا:

وردت تعاريف متنوعة ومختلفة لمعنى التوجيه، وهذا التنوع مرتبط بما يضاف إليه، ونحن هنا سنقتصر على تعريف التوجيه مضافًا إلى "القراءات القرآنية" كونه مقصد البحث.

ورد مصطلح التوجيه في "التعريفات" على أنه: " إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين"[1].

ونجد الزركشي عرفه بقوله: "هو فنٌ جليلٌ، وبه تُعرف جلالة المعاني وجزالتها، والكشف عن وجوهها ومعناها"[2].

كان ممن توسع في إيضاح معنى توجيه القراءات أحمد سعد مُحَمَّد حيث ذهب إلى أن توجيه القراءات: " يدور حول بيان الوجه المقصود من القراءة، أو تلمس الأوجه التي يجري عليها التغاير القرائي في مواضعه، سواء كانت هذه الوجوه نقلية أم عقلية"[3].

إذن من جملة هذه التعاريف المختلفة لتوجيه القراءات يتضح بأن هذا العلم بمثابة الآلة التي من خلالها يستطيع صاحب التوجيه التماس علة تجعله يختار قراءة معينة.

ونبين هذا بمثال توضيحي لمسألة توجيه القراءات القرآنية، وهو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾﴾[4]، وقال: "وقرأ الجمهور السبعة: (فَيَكُونُ) بالرفع، وقرأ ابن عامر وحده: "(فَيَكُونَ) بالنصب"[5]، فوجه الرفع العطف على (يقولُ) أو تقدير: فهو يكون، وأما قراءة ابن عامر فغير متجهة، لأن الأمر المتقدم خطاب للمقضي، وقوله: (فَيَكُونَ) خطاب للمخبر،

---

[1]- معجم التعريفات: الشريف الجرجاني، تح: مُحَمَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة ، 2004م، ص: 62.

[2]-البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1391هـ، ج1، ص: 419

[3]- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: أحمد سعد مُحَمَّد، مكتبة الآداب، القاهرة، (د.ط)،1997، ص23.

[4]-آل عمران، الآية: 47.

[5]-السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ، ص: 206.

فليس كقوله: قم فأحسن إليك، لكن وجهها أن راعي الشبه اللفظي في أن يقدم في الكلام لفظ أمر"[1].

3- ألفاظ متنوعة جاءت في معنى التوجيه:

لعلم توجيه القراءات القرآنية ألفاظ أخرى واستعمالات مختلفة جاءت في نفس المعنى نذكر أهمها:

التعليل: وحوله ألف أبو العباس المصلي كتابه **"التعليل في القراءات السبع"**، ونجد مصطلح " التأويل" وممن استعمله أبو حيان الغرناطي، ومصطلح "الايضاح" ومنه نجد ابن جني استعمله في كتابه **"المحتسب في تبيين وجوه القراءات والايضاح عنها"**، وكتاب" **الموضح في وجوه القراءات" ابن أبي مريم**، ومصطلح**"الحجاج"** ومنه كتاب **"احتجاج القراءة"** للمبرد، وكتاب " **احتجاج القراءة"** لابن السراج، وكتاب **"الحجة"** لأبي علي الفارسي.

أردنا من خلال هذه الجزئية التنبيه إلى ان هناك استعمالات عديدة قد رادفت استعمال مصطلح التوجيه، تفاوت العلماء في اختيار تلك المصطلحات في كتابهم وبحوثهم.

غير أنه غلب استعمال مصطلح **"الاحتجاج"** عند المتقدمين وقد عرفه المهدوي بأنه : "علم يقصد منه تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها والانتصار لها"[2].

وتعريف المهدوي للاحتجاج يتشارك وتعريف العلماء للتوجيه وهما بمعنى واحد.

وقد أشار أحمد سعد مُحَمَّد إلى أن هناك علماء متأخرين آثروا استعمال مصطلح التوجيه على مصطلح الاحتجاج وذلك لشيوعه في مجال الدرس اللغوي... فعمدوا إلى تمييز القراءات من ذلك بمصطلح التوجيه"[3].

---

[1]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو مُحَمَّد ابن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام مُحَمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ج1، ص: 437.

[2]- شرح الهداية: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، تح: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشيد، الرياض، د/ط، 1410هـ، ج1، ص: 18.

[3]- ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: أحمد سعد مُحَمَّد، مكتبة الأدب، القاهرة، ط1، 1997م، ص: 23.

4- أنواع التوجيه:

تكلم العلماء عن عدة أنواع للتوجيه والبعض الآخر ذكرها تحت عنوان أنواع الاحتجاج إذ هما بمعنى واحد، وفي ذلك يقول عبد العزيز الزيني: "والاحتجاج له عدة أنواع تتمثل فيما يلي[1]:

4-1- **الِاحتجاج بآيات قرآنية أخرى:** ومثاله ما احتج به أبو علي الفارسي في معرض احتجاجه لقراءة أبي عمرو البصري: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾[2]، بسكون الفاء وتخفيف التاء، إذ قال: "وحجة من خفف على معنى أن التخفيف يقع للمرة والأكثر، وقد أجمعوا على التخفيف في قوله: "وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا"[3].

4-2 **الِاحتجاج بأسباب النزول:** مثاله الاحتجاج لقوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾[4]، وهي قراءة السبعة ماعدا نافع بكسر الخاء على الأمر وابن عامر.

لما جاء في البخاري عن عمر- رضي الله عنه- قال : وافقت ربي في ثلاث فقلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى؟ فنزلت:﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾[5].

4-3- **الِاحتجاج برسم القرآن الكريم:** ومن ذلك ما قاله ابن خالويه في قراءتي إثبات الياء، وحذفها، من قوله: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾[6] في العنكبوت، إذ قال: "والِاختيار لمن حرك الياء بالفتح أن يقف بالياء، لأنها ثابتة في السواد"[7].

---

[1]- مباحث في علم القراءات: عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم المزيني، دار كنوز اشبيليا، الرياض، السعودية، ط1، 1432هـ-2011م، ص: 151-153.

[2]- الاعراف، الآية: 40.

[3]- الحجر، الآية: 14.

[4]- البقرة، الآية: 125.

[5]- البقرة، الآية: 125.

[6]- العنكبوت، الآية: 56.

[7]-الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1399هـ، 1979م.ص: 177.

4-4- **الاِحتجاج بالرواية والسند:** مثاله ما قاله ابن أبي مريم في كتابه "الموضح" عند كلامه على الإمالة، إذ قال: "إلا أنه لا تثريب على من تمسك بالأصل، وترك الإمالة، وإن كانت حسنة، لأنه ليس إذا حسنت الإمالة قبح الأصل، ثم إنه لابد من اتباع الأثر فيه"[1].

4-5 **الاِحتجاج بالقياس اللغوي:** ومثاله ما قاله ابن خالوية في قوله تعالى:﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾[2] إذ قال: "قرأه ابن كثير بإسكان الدال، والحجة له أنه كره توالي ضمتين في اسم، فأسكن تخفيفًا، أو يكون الإسكان لغة، والحجة لمن ضم: أنه أتى بالكلمة على أصلها"[3].

5- نشأة التوجيه وتطوره:

تراجع أغلب الدراسات نشأة التوجيه إلى عصر الصحابة-رضي الله عنهم- إذ شرفهم الله بتلقي العلم والدين عن النبي -صلى الله عليه وسلم-وقد تلقوا عنه القراءات المختلفة والوجوه المتعددة، وندلل على هذا بمثال توضيحي "فقد روى أبو عبيدة بإسناد له عن عكرمة قال: رأيت ابن عباس وعنده نافع ابن الأزرق وهو يسأله، ويطلب منه الاحتجاج باللُّغة ، فسأله عن قوله تعال:﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ١٧﴾[4]، فقال": وما جمع، ألم تسمع: مستوثقات لو يجدن سائقًا، قال: وسأله عن قوله تعالى:﴿قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا ٢٤﴾[5]، قال: جدول، فسأله عن الشاهد، فأنشده:

سلمًا ترى الدَّالج منه أزوَرَا إذا يَمُجُّ في السَّرِيِّ هَرْهَرا

وسأله عن قوله تعالى:﴿عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ١٣﴾[6]، قال : هو الدَّعِيُّ المُلْصَقُ، أما سمعت قول حسَّان:

زنيمُ تُدَاعَاهُ الرِّجَالُ زِيَادَةً كَما زِيدَ فِي عَرْضِ الأَدِيمِ الأَكَادِعُ[7].

---

[1]-الموضح في وجوه القراءات وعللها: نصر بن علي الشيرازي أبي مريم، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص: 260.

[2]- البقرة ، الآية :253

[3]- الحجة في القراءات السبع: ابن خالوية، ص: 35.

[4]-الانشقاق، الآية: 17.

[5]- مريم، الآية: 24.

[6]-القلم، الآية: 13.

[7]-التفسير البيان للقرآن الكريم: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، مصر، ط2، 1966، ص: 267.

وقد سقينا هذا المثال لبيان الدلالة على الاحتجاج بالشعر للقراءات القرآنية ونضيق مثالاً آخر حيث: "كان أبو عمرو بن العلاء(ت 154هـ) يقرأ الفعل بفتح الياء وضم الدال (يَصْدُرَ) من قول الله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾[1]. ويحتاج لاختيار بأنَّ: مراد من ذلك حتى ينصرف الرعاء عن الماء، ولو كان (يُصْدَر)) كان الوجه أن يذكر المفعول فيقول: (حتى يصدر الرعاء ما شبهتم) فلما لم يذكر مع الفعل المفعول علم أنه غير واقع، وأنه (يصدر الرعاء) أي ينصرفون عن الماء"[2].

ومما ذكر في الباب أيضا "ما روي أن عائشة-رضي الله عنها- قالت في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾[3]، كان الحواريون أعلم بالله من أن يقولوا هل يستطيع ربُّك، وإنما قالوا: هل تستطيع أنت ربَّك؟هل تستطيع أن تدعوه؟"[4].

وكانت هذه الأمثلة عبارة عن محطات أولى لنشأة التوجيه وجاءت في هيئة ملاحظات أولية سجلها الرواة عن الصحابة-رضي الله عنهم-مفرقة لا تستوعب قراءة بعينها، وإنما ترد حسب الحاجة ومتى دعت إليها الظروف والتساؤلات مصحوبة هذه الملاحظات بشيء من التعليل والتفسير لإثبات قراءة محددة ثم لم تلبث أن أصبحت كتب علوم القرآن والتفسير ومعاني القرآن الكريم بجملة وافرة من توجيهات القراءات القرآنية يستغني بها المفسرون والفقهاء على بيان المعاني المختلفة، ولإثبات وجهات نظرهم فيها يذهبون إليه من استنباط للأحكام والأصول.

أشار كثير من الباحثين إلى أن ابن جرير الطبري هو من الأوائل الذين تتبعوا القراءات توجيهاً وبيانا، حيث اعتنى بذكر مختلف وجوه القراءات القرآنية، وبين حجتها من حيث اللغة والاستشهاد لها بما يحضره من شواهد الشعر والنثر، وبعد الطبري يأتي ابن مجاهد (ت 32هـ) فيختار سبع قراءات

---

[1]- القصص، الآية: 23.

[2]-حجة القراءات: ابن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مِسسة الرسالة، ط4، 1404هـ-1984م، ص: 543.

[3]-المائدة، الآية: 112.

[4]- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، ط1414،1هـ 1939م، ج3، ص: 231.

لسبعة من مشاهير قراء الأمصار، ويضمنها كتاب "السبعة في القراءات"، ويذكر أن له كتابا آخر في الشواذ من القراء"[1].

ثم تتابعت حركة التأليف والتصنيف في هذا العلم بعد ذلك، و"ظهر منذ ذلك الزمن توجيهات واحتجاجات للقراءات سواء كانت سبعية أو غيرها"[2].

وبذلك وجد علم التوجيه مكانته بين سائر علوم العربية وعلوم الشريعة، فقد كان وسيلة لخدمة اللغة العربية وخدمة الدراسات القرآنية.

6- التدوين في توجيه القراءات القرآنية:

تذكر الروايات بأن التدوين في علم توجيه القراءات بدأ في القرن الثاني للهجرة بعد أن بدا لبعض القراء أن يجمعوا القراءات المختلفة، ويبحثوا عن إسنادها.

فكان أول من بدأ هو هارون بن موسى الأعور(ت 200هـ)، وهو بعنوان: "وجوه القراءات" فألف فيها، وتتبع الشاذ منها وبحث عن إسناده"[3].

وكتب يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205هـ) كتابًا سماه "الجامع"، حيث جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراء، ونسب كل حرف إلى من قرأ به"[4].

وألف أبو زكريا يحي بن زياد الفراء (ت 207هـ) كتابه "معاني القرآن" بحث فيه تخريجات لاختلاف الإعراب، وكذا توجيه مختلف القراءات والكثير من نكات المعاني والتعليل لها لغة وتفسيرًا وفقهاً"[5].

---

[1]- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: عثمان ابن جني، تح: علي النجدي وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ-1994م، ج1، ص: 35.

[2]- أبو بكر بن مجاهد ومكانته في الدراسات القرآنية: شلبي عبد الفتاح، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، العدد5، 1401هـ، ص: 66.

[3]- ينظر: المصدر السابق، ج1، ص: 8.

[4]- ينظر: المصدر السابق، ج1، ص: 9.

[5]- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ج1، ص: 108.

كما ألف أبو عبيدة القاسم بن سلام(ت224هـ)، كتابًا في القراءات جمع خمسة وعشرين قراءة مع السبعة، و"كان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب، وجعلها فيها أحسب خمسة وعشرين قراءة مع السبعة"[1]، واشتمل كتاب أبو عبيدة بن سلام على علل القراءة كما أشار لذلك أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني في أرجوزته"[2].

ثم توالت المؤلفات والكتب المصنفة في توجيه القراءات القرآنية والاحتجاج لها فنذكر منها على النحو الآتي:

"وجوه القراءات"لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ).

"احتجاج القراءة" لمحمد ابن يزيد المبرد (ت 286هـ).

"قراءة ابن عامر بالعلل" لهارون بن موسى الأخفش (ت 292هـ).

"الجامع في القراءات" لأبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري (ت 310هـ).

"السبعة في القراءات" لابن مجاهد (ت 324هـ).

"الشواذ في القراءات" لابن مجاهد أيضا، وقد شرحه بن جني وسماه "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها".

"احتجاج القراء في القراءة" لأبي بكر مُحَمَّد بن السري السراج النحوي (ت 316هـ).

"تفسير النحاس" لأبي جعفر أحمد بن مُحَمَّد النحوي المصري (ت 338هـ).

"الانتصار للقراء الأمصار" لشمس الدين مُحَمَّد بن الحسن المعروف بابن مقسم النحوي (ت 341هـ).

وغير ذلك من المؤلفات التي ساهمت في تطور هذا العلم ونموه ونضجه واكتمال فروعه وتفصيلاته وأضحى علما يستعان به في مختلف العلوم اللغوية والشرعية.

يمكن القول بناءا على ما سبق أن القراءات القرآنية شكلت إحدى العلوم القويمة التي دأب المسلمون على توثيقها وتدوينها بإعتبارها خادمة للقرآن الكريم وبإعتبارها عاملا من عوامل النهوض بالدراسات الفقهية واللغوية والعقدية وغير ذلك ،كل هذا ساهم في بروز علم توجيه القراءات القرآنية

[1]- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ج1، ص: 46.

[2]- توجيه مشكل القراءات العشرية لغة وتفسيرًا وإعرابا: ج1، ص: 79.

فإنظاف لعلوم اللغة وعلوم الشريعة علم لا يمكن الإستغناء عنه ،وعلى هذا يمكن التساؤل كيف تعامل علماء اللغة مع ظاهرة توجيه القراءات القرآنية؟ هذا ما نصبُوا إلى الإجابة عنه في الفصل الآتي الذي عنوناه بدراسة مفصلة لظاهرة توجيه القراءات القرآنية عند بعض علماء القراءة وعلماء النحو وعلى وجه الخصوص ما جاء به ابن الأنباري من توجيهات إعرابية لجملة من القراءات القرآنية في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن.

الفصل الثاني: ابن الأنباري وتوجيهه للقراءات القرآنية في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن"

أولا: المذهب النحوي لابن الأنباري وأثره في النحو

1-ترجمة ابن الأنباري

2- مذهب ابن الأنباري في النحو

3- موقف ابن الأنباري من القراءات القرآنية (نظرة ابن الأنباري للقراءات القرآنية)

ثانيا: نماذج من توجيهات الأنباري للقراءات القرآنية في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن

1- التعريف بكتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" لابن الأنباري"

2- نماذج من توجيهات ابن الأنباري للقراءات القرآنية من خلال كتابه البيان

يتفق كثير من علماء النحو أن شخصية ابن الأنباري شخصية قوية، وقامة من قامات العربية، كونها أثّرت بشكل فعّال في مسيرة النحو العربي، وظهر ذلك جليا من خلال المؤلفات والمصنفات المتنوعة، والإرث الفكري النحوي الذي تركه أبو البركات ابن الأنباري، وسنعرض في هذا المقام بشيء من التفصيل لهذه الشخصية، ومدى تأثيره في الدرس النحوي

أولا: المذهب النحوي لابن الأنباري وأثره في النحو.

1- ترجمة ابن الأنباري:

عرفت الأمة العربية جمهرة كبيرة من علماء العربية على مرّ التاريخ، تنوع دور كل عالم من هؤلاء العلماء، فهناك من كان له دور التأسيس ووضع اللبنات الأولى لعلم النحو، أمثال ما قام به أبو الأسود الدؤلي، وهناك من كان له دور التفريع والتفصيل وغير ذلك، ونحن أمام علم من الأعلام كان له الحظ الوافر في علم النحو، ألا وهو أبو البركات ابن الأنباري.

هو عبد الرحمان بن مُحَمَّد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد الأنباري، ويكنى بأبي البركات، ويلقب بالكمال أو كمال الدين، ولد بالأنبار (مدينة عراقية)، في شهر ربيع الآخر من سنة ثلاث عشرة وخمسمائة هجرية (513هـ)، وتوفي ببغداد ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسعين وخمسمائة (577هـ)، وله أربع وستون سنة.[1]

ولد الأنباري في العصر السلجوقي الذي استمر من خلال دول عاشت متداخلة في أعمارها ثلاثة قرون إلا ربع القرن، حكم فيها السلاجقة الجانب الشرقي الشمالي من العالم الإسلامي.[2]

كان القرن السادس الهجري الذي عاش فيه الأنباري حافلا بالأحداث والفتن، وكثرت فيه القلاقل السياسية، والصراع على الحكم والسلطة، والصراع بين المذاهب العقدية، كما كان عصر ضعف الخلافة العباسية، ولا يخفى أن هذا العصر قد شهد ازدهارا علميا، حيث غصّ هذا العصر بعلماء كبار، أمثال الخطيب التبريزي (ت 502هـ)، وأبو مُحَمَّد الحريري

[1]- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ط)، (د.ت). ج3، ص: 139.

[2]- تاريخ الفكر العربي: عمر فروخ، المكتبة التجارية، بيروت.(د.ط)، (د.ت). ص: 437.

(ت 516هـ)، وأبو القاسم الزمخشري (ت 538هـ)، وابن الشجري (ت 542هـ)، والعكبري (ت 616هـ)، وأبو حامد الغزالي (ت505هـ)، وابن العربي (ت 543هـ)، وغيرهم كثير لا يتسع المقام لذكرهم، كما لوحظ في هذا العصر انتشار للمدارس العلمية، أمثال المدرسة البيهقية، وكذا النظامية، وكثرت المدارس وانتشرت حتى وجد في بغداد وحدها أكثر من ثلاثين مدرسة في عصر ابن الأنباري، كما وجدت في غيرها من البلدان الإسلامية.[1]

تفقه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية، ثم تصدّر بعد مدة لإقراء النحو بها، وكانت هذه أخصب فترات الأنباري؛ إذ وضع فيها جلّ أعماله ومؤلفاته، ثم تزهد في آخر عمره، وترك الدنيا ومجالسة أهلها، وأخذ العلم عن ابن الرزاز الشافعي، وأخذ اللغة والأدب عن أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري حتى برع في النحو، ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه.

أما فيما يخص تلامذة ابن الأنباري فقد ذكرت كتب التراجم بأنه كان يتردد عليه كثير من طلبة العلم، وهناك من روى عنه أمثال الحازني (ت 584هـ)، وبلال المقدسي (ت 618هـ)، وموفق الدين عبد اللطيف البغدادي (ت 629هـ)، وغير ذلك من طلبة العلم الذين سمعوا عنه ورووا عنه[2].

وقد ألف ابن الأنباري مصنفات عديدة، وفي فنون مختلفة منها: "هداية الذاهب في معرفة المذاهب"، وهو مصنف في الفقه، وكتاب "الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام"، و"النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح"، و"منثور العقود في تجريد الحدود"، وهي مؤلفات في علم الكلام، كما ألف أيضا في علم التصوف والزهد كتاب "أصول الفصول في التصوف"، وحظيت العربية وعلومها بالقسط الوافر في مؤلفاته منها: "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود"، و"زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والضاء"، و"البلغة في الفرق بين

[1] – ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: مُحَمَّد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط1، (1427هـ/ 2006م)، ص: 11 – 14.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 14 – 18.

المذكر والمؤنث"، و"تفسير غريب المقامات الحريرية"، و"شرح الحماسة"، و"شرح ديوان المتنبي"، وتطرق ابن الأنباري لموضوعات كثيرة في النحو في مؤلفات مستقلة أمثال: كتاب "لمع الأدلة في أصول النحو"، و"الإغراب في جدل الإعراب"، و"الإنصاف في مسائل الخلاف"، و"البيان في غريب إعراب القرآن"، وغيرها من المصنفات التي يضيق المقام لذكرها.[1]

تصفحنا لسيرة ابن الأنباري ينبئ عن مدى الحياة العلمية القيمة التي عاشها تعلما وتعليما، ترك من خلالها أثرا بارزا في مسيرة العلم، وصار إرثه وتراثه الذي خلفه موردا عذبا ينهل منه المتعلمون في مختلف العلوم وبخاصة العربية منها.

2- مذهب ابن الأنباري في النحو:

من المسائل التي درج عليها الباحثون في الفكر النحوي هو ضرورة التعرف على معالم منهج كل عالم في النحو، وطريقة معالجته لمسائل النحو، ونحن بحاجة ماسة إلى الوقوف على مميزات المنهج الذي تبناه ابن الأنباري في كتاباته النحوية؛ إذ تعتبر مؤلفاته تعبيرا صادقا عن ملامحه الشخصية، وقدراته العلمية والثقافية، وتحدد طريقته في عرض المسائل النحوية ومعالجتها، فابن الأنباري يعدّمن العلماء الذين أبدعوا وجدّدوا وساهموا في الدرس النحوي

وفي صدد التعرف على منهج ابن الأنباري يقول طه عبد الحميد طه: "المطلع على كتب ابن الأنباري في النحو، لا يداخله شك في انتماء الرجل إلى المذهب البصري"[2].

ظهرت جهود ابن الأنباري النحوية من خلال مؤلفاته القيمة فنجد مثلا أن تعميق علم أصول النحو كان له حظ وافر في كتاب (لمع الأدلة في أصول النحو لابن الانباري)، حيث تناول فيه كثيرا من "الموضوعات المستعارة من علم الكلام كالخلاف حول إفادة كل من

[1]- ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: مُحَمَّد سالم صالح، ص: 22- 24.

[2]- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ط، 1400هـ/ 1980م، ج1، ص: 9.

المتواتر والآحاد العلم، وفي قياس العلة و الشبه والطرد، وفي الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه "[1].

يعقب مُحَمَّد سالم صالح على هذا القول فيقول :"فإذا تأملنا تعريف الأنباري للمتواتر و الآحاد وجدناه مطابقا لتعريف علماء الكلام له".[2]وهذا ما يؤكده ابن الأنباري في كلامه عن المتواتر : "وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم ".[3]

يدل هذا الكلام الذي نقلناه عن ابن الانباري مدى تأثير علم الكلام في أصول النحو ومدى الترابط الذي حصل بين علمي النحو والكلام وعلم أصول الفقه، إذ أصبحت هذه العلوم متداخلة ومترابطة.

وقدِ اعتد ابن الأنباري: "بالقياس اِعتدادا فاق من قبله من النحاة، ويمكن فهم ذلك من خلال علمنا بأن القياس قد استحال في مرحلة الأنباري إلى قياس شكلي صوري"،[4] يفهم من هذا أن ابن الأنباري توسع في دائرة القياس حتى ضيق على دائرة السماع بحيث أصبحوا "يردون المسموع ويؤولونه طلبا لِلاتساق وموافقة النصوص للأقيسة والقواعد لا العكس"،[5]هذا الصراع يشبه صراع العقل مع النقل عند المعتزلة حيث غلبوا العقل على النقل وتوسعوا في الِاعتماد على العقل .

حاول ابن الأنباري أن يبرز الفائدة من علم أصول النحو بقوله: "وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على

---

[1]-لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات ابن الأنباري، ص:83، 84.

[2]-أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: مُحَمَّد صالح سالم، ص: 126.

[3]-المرجع السابق، ص: 83

[4]- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: مُحَمَّد صالح سالم، ص: 126.

[5]-المرجع نفسه، ص: 126

الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والإرتياب".[1]

يبين مُحَمَّد سالم صالح هذا الكلام بقوله:" ويتضح من كلام أبي البركات أنه يطلب التجديد ويرفض التقليد، ولكنه يعتمد في هذا التجديد على مبادئ ثابتة من أصول النحو."[2]

هذه الروح التجديدية لدى ابن الأنباري نابعة من خلفيته الثقافية والفكرية المتعمقة في المنطق والفلسفة وعلم الكلام، إذ أن هذه العلوم و المعارف تحفز العقل وتنشط الأفكار العقلية.

يعد السماع والقياس أحد الأركان الأساسية في أصول النحو ولا غنى للعالم النحوي عن هذين المبدأين لذا تمسك بهما ابن الأنباري ومعرفته للسماع والقياس " تجعل له فكرا متميزا قائما على مبادئ ذلك العلم مبتعدا عن التقليد من ناحية والجمود من ناحية أخرى، وهذا ما قصده الأنباري من التشدد في النقل والقياس، فقد أراد بذلك لب العملية التقعيدية والموازنة بين النقل والعقل" [3].

كما حاول ابن الأنباري أن يضع بعض التعاريف لبعض المصطلحات المتعلقة بأدلة النحو وهي: "أول محاولة لتحديد هذه المصطلحات"[4]، حيث يقدم لنا ابن الأنباري تعريف لكل من النقل والقياس واستصحاب الحال فيقول : "فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن

[1]-لمع الأدلة في أصول النحو : ابن الأنباري، ص: 80
[2]-أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: مُحَمَّد صالح سالم ، ص: 149
[3]-أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: مُحَمَّد صالح سالم، ص:149
[4] -المرجع نفسه، ص: 150

كل ذلك منقول عنهم... وأما اِستصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل...".[1]

كما نجد ابن الأنباري يفضل مصطلح النقل على السماع "إذ يدل مصطلح النقل على ذلك المنقول بالرواية، فعصر الأنباري لم يعد عصر مشافهة للأعراب، ومن ثم لم يسمه سماعا".[2]

هناك مسألة أخرى تتعلق بخبر الآحاد إذ يعرفه الأنباري بقوله: "وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر"،[3]وهذا الدليل عند ابن الأنباري " فهو دليل مأخوذ به"،[4]وهو يفيد عنده الظن وهذا رأي مخالف للرأي الذي يرى بأن الآحاد يفيد العلم إذ يقول تعليقا على هذا القول " وليس بصحيح لتطرق الِاحتمال فيه".[5]

نسب ابن الأنباري إلى المذهب البصري؛ كونه كان يولي عناية بالبصريين واِحتفاله بهم أعظم من عنايته بالكوفيين واِحتفاله بهم أضعافا وأضعافا، فهو في الحديث عن البصريين يُغرِقُ في الثناء والِاطراء، أما في حديثه عن الكوفيين فغاية ما يقال في ذلك كان يتحرى العدل والنصفة، وإن كانت عواطفه وميوله تنجذب صوب البصريين وتتجه إليهم.[6] لكن الميل لعلماء المذهب البصري وحبه لهم لم يمنح ابن الأنباري من الِاعتماد عليهم في بحوثه ودراساته ومؤلفاته النحوية فقد كان "يتطرق في أبحاثه إلى عدد كبير من النحاة منهم البصري ومنهم الكوفي منهم المشهور ومنهم المغمور".[7]

---

[1]-الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،(د/ط)،1377هـ-1957م،ص: 45، 46.

[2]-أصول النحو دراسة في فكر ابن الانباري: مُحَمَّد صالح سالم، ص: 152

[3]-لمع الأدلة في أصول النحو: ابن الانباري، ص: 84، 85

[4]-المصدر نفسه، ص: 85

[5]-المصدر نفسه، ص:85

[6]-ابن الأنباري وجهوده في النحو: جميل علوش، ص: 333.

[7]-المرجع نفسه، ص: 333.

وكان يعرض لآراء الكوفيين بالنقد والمعارضة، ولا يورد رأيا لهم إلا لينقضه ويفنّده، فلم يكن معجبا بهم وبآرائهم، وإن كان في كثير من الأحيان حريصا على ذكرها وإثباتها، فهو يصف رأي الفرّاء، وهو من رؤساء الكوفيين بأنه لا ينفك من ضعف، أو بأنه ظاهر الفساد، أو بأنه ليس بشيء، أو بأنه مجرد دعوى يفتقر إلى دليل إلى غير ذلك من العبارات".[1]

هذا إضافة إلى أن ابن الأنباري كان "حريصا على حشد آراء النحّاة من مختلف المذاهب والطبقات في كل مسألة تعرض له، وكان ينخّل هذه الآراء ويختار منها ما يعتقد أنه صحيح سليم، فإذا لم يوفق في ذلك رفضها كلها وانفرد برأي بديل".[2]

كما لوحظ على ابن الأنباري استعماله مصطلحات البصرة، حيث يقول جميل علوش: "ومن الواضح التي تتجلى فيها نزعته البصرية في استعمال المصطلحات ألفاظ الإعراب والبناء".[3]

حديث ابن الأنباري عن القياس لا يقل شأنا من حديثه عن السماع، فقد تكلم عنه كثيرا باعتباره أحد أركان أصول النحو وعرّفه "بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم في ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك صناعة الإعراب"،[4] فابن الأنباري يكره القياس على النادر والشاذ، ويعلل ذلك بقوله: "إذ لو طردنا طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها".[5]

---

[1]-ابن الأنباري وجهوده في النحو: جميل علوش، ص: 338.

[2]-المرجع نفسه، ص: 338.

[3]-المرجع نفسه، ص: 343.

[4]-جدل الإعراب: ص: 45، 46.

[5]-الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، ج2، ص: 456.

ونجد أن ابن الأنباري "يحكّم القياس في الحديث النبوي، ويرى أن ما جاء منه شاذا فهو من كلام الراوي لا من كلام الرسول –ﷺ–، قال في ذلك: فأما الحديث: "كاد الفقر أن يكون كفرا"، فإن صحّ فزيادة أن من كلام الراوي لا من كلامه –ﷺ–، لأنه –صلوات الله عليه– أفصح من نطق بالضاد، وهذا يعني أنه ينكر ورود النادر الشاذ في كلام في كلام الفصحاء، فإذا ورد شيء منه فلا يقاس عليه.[1]

هذه بعض آراءه وجهات نظره حول مسألتي السماع والقياس، وبعض التفصيلات التي تطرق إليها في مؤلفاته وكتاباته النحوية.

3- موقف ابن الانباري من القراءات القرآنية (نظرة ابن الأنباري للقراءات القرآنية):

سبق وأشرنا إلى أن ابن الأنباري شخصية قوية وقامة من قامات العلم والمعرفة، وتعدد مجالات اِهتماماته من فقه وعربية وغيرهما، فقد حظي اِهتمامه بفن القراءات القرآنية، حيث يقول جميل علوش: "إن نظرة فاحصة في مؤلفاته النحوية تكفي للتدليل على أنه كان مطلعا على هذا الفن ملما بمسائله وقضاياه عارفا بمختلف القراءات من متواترة وآحاد وشاذة، فهو يشرك القراءات في المسائل الخلافية ويكثر منها في إعراب القرآن".[2]

ويمكن اِستخلاص بعض المميزات في تعامل ابن الأنباري مع القراءات القرآنية من خلال كلام جميل علوش عليه:[3]

1. ابن الأنباري يشرك القراءات القرآنية في المسائل الخلافية.
2. الإكثار من الاستشهاد بالقراءات القرآنية في إعراب القرآن الكريم.
3. ينسب القريب القرآنية إلى أصحابها في معظم الأحيان.

---

[1]- ابن الأنباري وجهوده في النحو: جميل علوش، ص: 341.

[2]- المصدر نفسه، ص: 287.

[3]-ينظر: المصدر نفسه، ص: 287.

4. ينبه على النكت النحوية واللغوية المقترنة بالقراءات القرآنية.
5. يقصد ابن الأنباري من إيراد القراءات القرآنية التوسع في الدراسة النحوية.
6. يستفيد من القراءات القرآنية مع تسليمه بأن القراءة سنة متبعة.

ويقول في هذا الصدد: "... ولكن هذه الأوجه لا يجوز الأخذ بها في القرآن لأن القراءة سنة متبعة"[1]، لكن هذا كله لم "يمنع صاحبنا أن يصف بعض القراءات بأنها ضعيفة في القياس أو قليلة الاستعمال أو شاذة أو ما شابه ذلك"[2].

وقد حدد بعضهم موقف ابن الأنباري من القراءات القرآنية في ثلاثة مواقف رئيسية فقال: "مواقف ابن الأنباري من القراءات هي تلك المواقف الرئيسية الثلاثة التي تمثل أكثر مواقفه شيوعا عنده وهي تأويل القراءة والمفاضلة بينهما وتضعيفها أو وصفها بالشذوذ".[3]

فأما فيما يخصه تأويله للقراءات القرآنية "والحق أن تأويل القراءة هو الموقف الغالب على الأنباري في موقفه من القراءات".[4] حيث اِنبرى ابن الأنباري لكثير من الآيات القرآنية والقراءات مستخدما التأويل كأداة من أدوات توجيهاته، ونضرب لذلك وبأمثلة من كتاب: "البيان"، حيث يقول في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[5]، على وجهين: "أحدهما: أن يكون (كلّ) مرفوع بالابتداء، وجملة (وعد) خبره على التقدير حذف العائد من جملة الخبر على المبتدأ، والثاني: على تقدير مبتدأ محذوف، وتقديره (أولئك كلّ وعد الله)"[6] وهذا

[1] -البيان في غريب إعراب اللقرآن: ابن الأنباري، ج1، ص: 168.
[2] -ابن الأنباري ومنهجه في النحو: جميل علوش، ص: 287.
[3] -أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري: مُحَمَّد سالم صالح، ص: 188.
[4] -المصدر نفسه، ص: 188.
[5] -الحديد، الآية: 10.
[6] -البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج2، ص: 420

تأويل منه لقراءة من قرأ (كلّ) بالرفع من ذلك توجيهه بالتأويل لقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [1]، فالرفع (تكونُ) قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف.[2]

فابن الأنباري يرى "أن تجعل (أن) مخففة من الثقيلة، وتقديره وحسبوا أنه لا تكون فتنة، فخففت أن وجعلت (لا) عوضا عن تشديدها".[3]

كذلك توجيهه لقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾[4]، فقد قرأ بفتح (أَن)، وبكسرها (إن)، فقال: "فمن فتحها كانت (أَن) مصدرية في موضع نصب بتقدير فعل، وتقديره يشهدون أن تضلّ إحداهما، ومن كسر(إن) جعلها شرطية وجوابه رفع لأنه وصف لقوله: "وامرأتان، والشرط والجزاء يكونان صفة للنكرة كما يكونان خبر للمبتدأ".[5]

أما مفاضلته بين القراءات القرآنية وترجيح بعضها على بعض بعبارات الترجيح، فواضح في كلامه، من ذلك كلامه حول قوله تعالى: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٤﴾[6] .

فقال: "والكسر بعد الفاء أقيس ..."[7]، وكذلك يقول بعد ذكره لقوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ١٠﴾[8]، حيث يقول: "وكذب أبلغ من كذب، لأن من كذب الرسل فقد كذب أيضا"[9]، وغير ذلك من الشواهد الدالة على المفاضلة بين بعض القراءات القرآنية، وضمنها في كتابه: " البيان في غريب إعراب القرآن".

---

[1]-المائدة، الآية: 71.

[2]-ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2، ص:255

[3]- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص:301

[4]-البقرة، الآية: 282.

[5]- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص:183

[6]-الأنعام، الآية:54.

[7]- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص:323

[8]-البقرة، الآية: 10.

[9]- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص:55

وقد اتخذ ابن الأنباري من ركن "القياس" مقياسا في مفاضلته بين القراءات القرآنية، حيث يقول مُحَمَّد سالم صالح: "إذن فالقياس هو المقياس الذي يقوي به القراءة ويضعف به الأخرى"[1]، ويأتي بأمثلة على ذلك من خلال ما أورده ابن الأنباري في كتابه "البيان " فيقول عند قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ۖ﴾[2] ، إذ يقول: "فمن قرأ بالفتح أتى به على القياس، لأن مضارعه (يسكُن)، ومن قرأ بالكسر أتى به على خلاف القياس نحو: مطلِع ومغرِب ومسجِد ومنبِت ومجزِر والقياس فيها الفتح"[3].

موقف آخر نذكره يتخذه ابن الأنباري من القراءات القرآنية، حيث يضعف بعض القراءات من ذلك تضعيفه قراءة النصب في "فيغفر" في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ﴾ [4].

يقول ابن الأنباري: "والنصب ضعيف وهو على تقدير (أن) بعد الفاء ...، وهذه القراءة ليست بقوية في القياس، لأنه إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب"[5].

---

[1]-النحو دراسة في فكر الأنباري، ص: مُحَمَّد سالم صالح، ص: 208.

[2]-سبأ، الآية: 15.

[3]- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج2، ص:272

[4]-البقرة، الآية: 284.

[5]- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص: 187.

كما يضعف قراءة: ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [1]، وفي قراءة ابن عامر حيث يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في قراءته، فيقول ابن الأنباري عن هذه القراءة: "وأما نصب (أولادهم) وجر (شركائهم) فهو ضعيف في القياس جدا"[2].

وهذه المواقف المتنوعة لابن الأنباري حول القراءات القرآنية وتوجيهها تنمّ عن الروح اللغوية التي امتلكها ابن الأنباري، ويدل على قوة تفكيره العقلي النحوي في ايجاد المخارج والتوجيهات المناسبة لما يذهب إليه من آراء وتفصيلات، وعلى تفرده في كثير من المسائل التي أتى بها نتيجة إعمال فكره وعقله.

ثانيا: نماذج من توجيهات الأنباري للقراءات القرآنية في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن

1- التعريف بكتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" لابن الأنباري":

سبق وتطرقنا في الجزء الأول من هذا الفصل لترجمة موجزة لشخصية ابن الأنباري؛ تعرفنا خلالها على حياته، وأهم محطاته العلمية، وكذا أبرز مؤلفاته، وفي هذا المقام سنعرض بشيء من الإيجاز عن كتابه الموسوم بـ "البيان في غريب إعراب القرآن".

يعدّ هذا الكتاب من أهم المؤلفات التي خلّفها ابن الأنباري، بل عدّه بعضهم "آخر كتب ابن الأنباري التي ألفها، وعلى وجه من التوكيد هو آخر المطولات من تآليفه"[3].

كما يعتبر كتاب "البيان" من الكتب التي تختصّ في الإعراب على وجه التحديد، مع بيان القراءات القرآنية وتوجيهها، فهو كتاب "خالص في إعراب القرآن الكريم مبين للوجوه المحتملة في إعراب كثير من كلمات الآيات، ولكنه لا يخلط شرحه النحوي بأي شرح معنوي

---

[1]-الأنعام، الآية: 137.

[2]- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.ط)، 1400هـ/1980م، ج1، ص: 342.

[3] -المصدر نفسه، ج1، ص: 19.

أو بلاغي إلا في النادر، ثم هو يتتبع إعراب الكلمات التي تعددت الآراء فيها، ولذلك نراه ينتقل بين الآيات على حسب ترتيبها منتقيا ما يحتاج إلى إعراب، تاركا إعراب ما لا يحتاج إلى إعمال فكر، ولم تختلف فيه الآراء"[1].

هذه أبرز المعالم والخطوات التي اِنتهجها اِبن الأنباري في كتابه: "البيان في غريب إعراب القرآن"، كما تميز كتابه بعدة مميزات ذكرها عبد الحميد طه في تحقيقه لهذا الكتاب نختصرها في ما يلي[2]:

- رجع ابن الأنباري في كتابه "البيان" في كثير من المسائل النحوية إلى كتابه "الإنصاف"، كما أحال إلى كتابه "أسرار العربية".
- يعتبر كتاب "البيان" الصورة الأخيرة أو النموذج الأرقى الذي أودع فيه ابن الأنباري خبرته النحوية.
- تتبع ابن الأنباري للقراءات في كتابه "البيان"، وذكرها مفصلة مع توجيهه لكل قراءة توجيها نحويا.
- يعتبر القرآن الكريم هو المادة العربية الأولى التي اِعتمد عليها اِبن الأنباري في الِاستشهاد والتمثيل لأقواله في كتابه "البيان".
- اهتمام اِبن الأنباري في كتابه "البيان" بالخلاف النحوي، وتوسعه في ذلك، والإسهاب والتطويل في الكثير من المسائل النحوية.
- اِستشهاد ابن الأنباري في كتابه البيان بكثير من الشواهد الشعرية، ولم يسند أغلبها لأصحابها.
- تأخر ابن الأنباري في تأليفه لكتاب "البيان"؛ جعل من كتابه هذا عبارة عن زبدة ما توصل إليه في المسائل النحوية، كما جمع فيه خلاصة تجاربه في كتبه المتقدمة.

[1] – البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، ص: 19.

[2] –ينظر: المصدر نفسه، ص: 19-21.

كما أن أسلوب ابن الأنباري في كتابه "البيان" جاء "واضحا غاية الوضوح؛ حيث أدّب النحو، وأضفى سهولة محببة، تستهوي القارئ الذي لا يسيطر عليه ملل ولا سأم حين يقرأ له، فهو يعرض نحوه عرضا يتوخى في التسهيل، ويعمد إلى الترتيب والتنظيم"[1].

هذه أبرز المعالم التعريفية التي وقفنا عليها من خلال كتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" لابن الأنباري حاولنا خلالها تقديم تصور واضح موجز عن هذا المؤلَف، ومميزاته النحوية، كل هذا من أجل توفير مناخ من أجل الولوج إلى دراسة تطبيقية حول هذا الكتاب، خاصة من جانب توجيه ابن الأنباري للقراءات القرآنية نحويا وإعرابيا.

2- نماذج من توجيهات ابن الأنباري للقراءات القرآنية من خلال كتابه البيان

نشير أولا إلى أن ابن الأنباري في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن" أنه عالج الكثير من الآيات القرآنية إعرابا وتوجيها لقراءاتها مرتبة، حسب ما وردت في المصحف الكريم، إستهل كتابه بسورة الفاتحة، فبدأ بقوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ۝٢ ﴾ [2].

فقال معربا لهذه الآية: "مبتدأ وخبر، ويجوز نصبه على المصدر، وكسرت اللام في (لِلَّهِ)، كما كسرت الباء في (بِسْمِ اللَّهِ)"[3].

فقد أعرب ابن الأنباري (الحمد) بأنه مبتدأ، و(لله) خبر، قال صاحب "نظم الدرر": "وقرأ الجمهور:(الحمد لله) برفع الدال وكسر لام الجر، ورفعُه على الابتداء، والخبرُ الجارُ والمجرور بعده فيتعلقُ بمحذوف هو الخبر في الحقيقة ..."[4]، ثم قال بعد ذلك "وقرئ شاذا بنصب الدال من (الحمدَ)-وهي قراءة هارون العتكي ورؤبة وسفيان بن عيينة-، وفيه وجهان: أظهرهما منصوب على المصدرية، ثم حذف العامل، وناب المصدر منابه،...والتقدير:

---

[1] -البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، ص: 22

[2] -الفاتحة، الآية: 02.

[3] -البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، تح: محمود رأفة الجمال، ج1، ص: 15.

[4] -الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق،(د.ط)،(د.ت)، ج:1،ص:38

أَحْمَدُ الله حَمدًا فهو مصدرٌ ناب عن جملة خبرية...والثاني: أنه منصوب على المفعول به أي اِقرؤوا الحمدَ، أو أتلوا الحمدَ"[1].

بعد هذا التفصيل من صاحب الدر المصون حول القراءة الشاذة لنصب (الحمدُ) ينصرف إلى توجيه قراءة الرفع وتفضيلها فيقول: "وقراءة الرفع أَمْكَنُ وأَبْلَغُ من قراءة النصب، لأن الرفع في باب المصادر التي أصلها النيابة عن أفعالها يدل على الثبوت والاستقرار بخلاف النصب فإنه يدل على التجدد والحدوث..."[2]، كذلك تطرق لقراءة (الحمد) بكسر الدال فقال: "وقرئ أيضا بكسر الدال، ووجهُه أنها حركة إتباع لكسرة لام الجر بعدها، وهي لغة تميم وبعض غطفان، يُتْبعُون الأول للثاني للتجانس..."[3]

ذكر صاحب الدر المصون قراءة أخرى (لله) حيث قال:" وقرئ أيضا(لُله) بضم لام الجر، قالوا: وهي إتباع لحركة الدال، وفضلها الزمخشري على قراءة كسر الدال معتلا لذلك بأن إتباع حركة البناء لحركة الإعراب أحسن من العكس وهي لغة بعض قيس، يتبعون الثاني للأول نحو: منحدرٌ... فهذه أربع قراءات في(الحمد لله)..."[4]، وهي جملة القراءات الواردة في قوله تعالى:﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ التي ذكرها السمين الحلبي في كتابه الدر المصون.

كما أن ابن الأنباري قد ذكر بعض تلك القراءات في كتابه البيان ووجهها فقال: "وقراءة من قرأ بكسر الدال من (الحَمْدُ) إتباعا لكسرة اللام من (الله)، كقولهم في (مُنْتِنْ) منْتِنْ، فكسرت الميم، إتباعا لكسرت التاء، وقراءة من قرأ بضم اللام إتباعا لضمة الدال، كقولهم:(مُنْتُنْ) بضم التاء، إتباعا لضم الميم..."[5] ،فقد ذكر ابن الأنباري أربع قراءات لآية (الحمد لله) من غير أن ينسب تلك القراءات لأصحابها، ثم بعد ذكره لتلك القراءات يعقب

[1] –االدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، ص :40

[2] – المصدر نفسه، ج1،ص : 40

[3] – المصدر نفسه، ج :1،ص :41

[4] – المصدر نفسه ، ج1، ص: 42

[5] – البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، ج1، ص:15

على القراءتين الأخيرتين وهي قراءة (الحمد) بالكسر، وقراءة(لله) بضم اللام الأولى فيقول عنهما بأنهما:" قراءتان ضعيفتان في القياس، قليلتان في الاستعمال"[1] ثم يعلل هذا الضعف في القياس والقلة في الاستعمال فيقول:" لأن الإتباع إنما جاء في ألفاظ يسيرة لا يعتد بها، فلا يقاس عليها"[2]

فهذا التوجيه من ابن الأنباري لهذين القراءتين يؤكد تفضيله للقياس عليهما، ويصرح بتضعيفه للقراءتين كونهما تخالفان أصلا من أصول النحو وهو القياس وتخالفان الاستعمال.

تحدث ابن الأنباري عن قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [3] وأورد جملة القراءات الموجودة في كلمة (مالك)، لكن قبل التطرق لكلام ابن الأنباري نسرد ما ذكره ابن مجاهد في كتابه حول القراءات لهذه الآية فقال:"اختلفوا في قوله (مالك يوم الدين) في إثبات الألف وإسقاطها، فقرأ عاصم والكسائي:(مالك يوم الدين)بألف، وقرأ الباقون:(مَلك) بغير ألف...وحجة من قرأ(مالك) قوله: ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾[4] ، ولم يقل:(مَلكَ الملك)، و(مَالك) أملح من (ملك) لأنه يجمع الاسم والفعل...وحجة من قرأ:(مَلك) قوله:(ملك الناس)[5]، وقوله:(الملك القدوس)[6]"[7]

ثم نقل بعد ذلك ابن مجاهد عن "عن أبي عمرو: أنه قرأ:" ملك" ساكنة اللام، وروي غيره عن عبد الوارث عن أبي عمرو: "ملك" مكسورة اللام وساكنة اللام...وهو كقول العرب في كَبَدٍ كَبْدِ، يسكّنون وسط الاسم في الضم والكسر استثقالا"[8]

---

[1] – المصدر نفسه، ج1، ص: 15

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص:15

[3] –الفاتحة، الآية: 4

[4] – آل عمران، الآية:26

[5] –الناس، الآية:2

[6] – الحشر، الآية:22

[7] – السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح : شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة،(د.ط)،(د.ت)،ص: 104

[8] –المصدر نفسه، ص: 104.

فابن مجاهد من خلال سرده لبعض القراءات لهذه كلمة (ملك) لم يفضل قراءة على قراءة بل اكتف بسرد مختلف الآراء وتوجيهاتها وتوجيه كل واحد منها على حدا.

ذكر صاحب الدر المصون عن هذه الآية فقال: "وقرء(مالِك) بالألف – وهي قراءة عاصم والكسائي- ، قال الأخفش: "يقال: مَلِكٌ بَيِّنُ المُلْكِ بضم الميم، ومالكٌ بين المِلْكِ بفتح الميم وكسرها "وروي ضمها أيضا بهذا المعنى...وقال الراغب : "والمِلك- أي بالكسر كالجنس المِلك- أي بالضم-فكل مِلك-بالكسر-مُلك، وليس كل مُلك مِلكًا"، فعلى هذا يكون بينهما عموما وخصوص مطلق ..."[1]

بعد عرض صاحب الدر المصون لهذه القراءات قال عقبها: "وقد رجح كل فريق إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحا يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مَرْضِيّ، لأن كلتيهما متواترة "[2].

وقد ذكر ابن الأنباري أن من قرأ" (مَالِك) لم يجز فيه أن يكون مجرورا على الصفة، كما ذكر النحاس بل على البدل، لأن (مَالِك) اسم فاعل من المِلْكِ"[3]، فابن الأنباري يميل يميل لقراءة عاصم والكسائي ويعقوب وخلف في هذا الاختيار لأنه يقدمه في الشرح والاحتجاج، ثم بعد ذلك يعرض لبقية القراءات في كلمة(مالك) فقد ذكر بأن فيها: "خمس قراءات، وهي:(مالك)، و(مَلِك)، و(مَلْك)، و(مَلِيْك)، و(مَلاكْ)، وفيها في العربية أحد وثلاثون وجها، يقال(مَالِكِ)بالجر على البدل والرفع على تقدير مبتدأ، والنصب على المدح، وعلى النداء، وعلى الحال، وعلى البدل على القراءة من قرأ (رَبَ العَالَمِيْنَ)بالنصب، فهذه ستة أوجه. وفي (مَلِكِ)مثلها وفي (مَلِيْكِ) مثلها وفي (مَلْكِ) مثلها، و(مَلاَكْ) مثلها، فهذه

[1] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 1، ص:47،48

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص:48

[3] – البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، ج1، ص:16

خمس قراءات في كل قراءة سِتَّةُ أَوْجِهِ و خَمْسَةُ في ستةٍ ثلاثون، والأحد وثلاثون قراءة أبي حيوة (مَلِكَ يَومَ الدِينِ)"[1].

كما ذكر ابن الأنباري رواية: "عن أبي عمر أنه قرأ (مَلْكِ يوم الدين) سكون اللام و أصله (مَلِكِ) بكسر اللام على فَعِل، إلا أنه حذفت كسر العين كما قالوا في (كَتِفِ)،(كَتْفُ)، وفي (فَخِذِ)، (فَخْذٌ)"[2].

بعد حديث ابن الأنباري عن القراءات و اِختلافها في هذه الآية لم يظهر له ترجيح أو مفاضلة لقراءة على القراءة بل اِكتفى بتوجيه قراءة (مَالِكِ)، خلص إلى أن يكون مجروراً على البدل لأنه اِسم فاعل، واِسم الفاعل إذا كان للمال أو الاِستقبال فأنه لا يكتسب التعريف من المضاف إليه وبالتالي يكون نكرة. قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾ [3].

قال ابن الأنباري يوضح كلمة الصراط فقال:(الصِّرَاطَ)، وأصل (الصّراط):السِّراط، إلا أنهم أبدلوا من السين إلى صاداً، لتوافق الطاء في الإطباق، ومنهم من أبدل منها-أيضا-زايًا، فقالوا (الزِّراط) لتوافق الزاي في الجهر، لأنها مهموسة، ومنهم من أشم الصاد شيء من الزاي، لأنه رأى جهرَ الطاءِ وإِطْبَاقَهَا، فأتى بالصاد مراعاة للإطباق وأشمها شيئًا من الزاي مراعاة للجهرِ"[4]، فقد بين ابن الأنباري ثلاثة قراءات في كلمة(الصِّرَاط) وذكر بأن هذه الاختلافات مردها وتوجيهها صوتي راجع إلى تأثر الحروف ببعضها.

فالذي قرأ بالسين هو قنْبُل حيث قال صاحب الدر المصون :" وأصله السين، وقد قرأ به قنبل حيث وَرَدَ، وإنما أبدلت صادا لأجل حرف الاستعلاء وإبدالها صادا مضطرد عنده نحو: صَقَر في سَقَر، وصُلح في سُلْح...لما بينهما من التقارب... وقد تشم الصاد في الصِراط ونحو

---

[1] – البيان في غريب الإعراب: ابن الأنباري، ج1، ص:17

[2] – المصدر نفسه، ج1،ص:17

[3] – الفاتحة، الآية: 6

[4] – البيان في الغريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، ج1، ص:17

زايا، وقرأ به خلف حيث وَرَدَ، وخلاد الأول فقط، وقد تقرأ زايا محضة، ولم ترسم في المصحف إلا بالصاد مع اختلاف قراءاتهم فيهما كما تقدم"[1].

فغالب ما ذكره صاحب الدر المصون من قراءات وتوجيه إنما يصب في التوجيه الصوتي لا أكثر وهو يعضد ما ذكره ابن الأنباري.

قوله تعالى:﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2]

فقد ذكر ابن الأنباري لكلمة(غَيْر) قراءتان حيث قال:"(غَيْر) يجوز فيه الجر والنصب، فأما الجر فمن ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن يكون مجرورا على البدل من الضمير(عليهم).

الثاني: أن يكون مجرورا على البدل من (الذين).

الثالث: أن يكون مجرورا على وصف (الذين)لأنهم لا يقصد بهم أشخاص مخصوصة، فتجري مجرى النكرة، فجازان يقع وصفا له وإن كانت مضافة إلى معرفة"[3].

وقراءة الجر الذي ذكرها ابن الأنباري هي قراءة:" نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي"[4]

كما ذكر السمين الحلبي توجيها نحويا لكلمة(غير) فقال: "و(غَيْر) بدل من(الذين) بدل نكرة من معرفة وقيل: نعت للذين وهو مشكل لأن (غَيْرِ) نكرة و(الذين) معرفة...وقيل إن(غَيْر) بدل من الضمير مجرور من (عليهم)"[5].

---

[1] –الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي،ج1، ص:64

[2] – الفاتحة، الآية:7

[3] – البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، ج1، ص: 21

[4] – السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ص: 111

[5] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، ج1، ص: 71

فهذا التوضيح من صاحب الدر المصون يعضد ما فصله ابن الأنباري في كلمة (غير) من ذره للأوجه الثلاثة، ثم أورد ابن الأنباري قراءة أخرى لكلمة(غير) وهي قراءة النصب فيقول:"وأما النصب فمن ثلاثة:

الأول: أن يكون منصوبا على الحال من الهاء إلى الميم في (عَلَيْهم) أو من (الذِينَ).

والثاني: أن يكون منصوبا بتقدير: أعني.

والثالث: أن يكون منصوبا على الاستثناء المنقطع، و(عَلَيْهم) الثاني: في موضع رفع، لأنه مفعول ما لم يسلم فاعله، لأن معنى(المَغْضُوبِ عَلَيْهم): الذين غُضِب عليهم، وليس فيه ضمير، لأنه لا يتعدى إلا بحرف الجر، نحو: ذُهِبَ يزيدٍ، وجُلِسَ إلى عمرٍو، ولهذا لم يجمع"[1].

لكن هناك من ضعف الرأي الأول أمثال ما قاله السمين الحلبي حين قال:" وقرئ(غير) نصبا، فقيل: حال من(الذين) وهو ضعيف لمجيئه من المضاف إليه في غير المواضع الجائز فيها ذلك"[2].

كما حكى السمين الحلبي الوجه الثاني في غير فقال: "إن نصب (غيرَ) بإضمار أعني، ويحكى عن الخليل، وقدر بعضهم بعد(غير) محذوفا، قال: التقدير: غيرَ صراطِ المغضوبِ"[3].

فابن الأنباري يوجه هذه الآية ثلاثة توجيهان نحوية وهي أن يكون حالا منصوبة أو أن يكون منصوبا بتقدير أعني ثم ذكر وجها ثالثا وهو النصب على الاستثناء فسرده لهذه الآراء مرتبة من غير تضعيف أو مفاضلة لما بينها.

---

[1] – البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ص:

[2] –الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص:72

[3] –المصدر نفسه، ج1، ص: 74

قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[1]

قال ابن الأنباري في كلمة:"(هدى) يحتمل أن يكون في موضع رفع ونصب، فالرفع من أربعة أوجه:

الأول: أن يكون خبر مبتدأ مقدر، وتقديره: هو هدى.

والثاني: أن يكون خبرا بعد خبر، فيكون(ذلك) مبتدأ نحو(الكتاب) عطف بيان و(لا ريب فيه) خبر أول، و(هدى) خبر ثانٍ.

والثالث: أن يكون مبتدأ و(فيه) خبره، ولوقف على هذا القول على (لا ريب).

والرابع: أن يكون مرفوعا على الظرف على قول الأخفش والكوفيين، والنصب على الحال من(ذا)، أو من (الكتاب)، فالعامل فيه معنى الإشارة، وإن جعلته حالا من الضمير في(فيه)، فالعامل معنى الفعل المقدر، وهو استقر"[2].

هذا الذي ذكره ابن الأنباري وفصل فيه القول السمين الحلبي حيث قال:" وقوله:(هدى للمتقين) يجوز فيه عدة أوجه: أحدهما: أن يكون مبتدأ وخبره (فيه) متقدما عليه إذ قلنا، إن خبر (لا) محذوف، وإن قلنا (فيه) خبرها كان خبره محذوف مدلولا عليه بخبر (لا) تقديره لا ريب فيه، فيه هدى، وأن يكون خبر مبتدأ مضمر تقديره هو هدى، وأن يكون خبر ثانيا (لذلك) على أن (الكتاب) صفة أو بدل أو بيان..."[3].

فتوجيه إبن الأنباري لكلمة(هدى) قد فصل مجمل الأوجه الإعرابية من غير ما ترجيح وجه على وجه.

---

[1] –البقرة، الآية: 2

[2] – البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، ج1، ص: 27

[3] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، ج1، ص: 86،87

قال تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾[1]

جاء عن ابن الأنباري أنه قال:" وقرئ: (وما يُخَادِعُونَ، فمن قرأ (يُخَادِعونَ) بالألف أراد به ازدواج الكلام والمطابقة، لأن قبله(يُخَادِعونَ الله) ليطابق لفظ المنفي لفظ المثبت، لأنه نفى بقوله:(وما يُخادعون) ما أثبت لهم بقوله(يُخادعُون الله)"[2].

وقد ذكر ابن مجاهد هذه القراءات فقال:" فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمر:(يُخَادعون...وما يُخادِعونَ) بالألف والياء مضمومة وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي:(يُخادِعون وما يَخْدَعُون) [بفتح الياء وبغير ألف]"[3].

فابن الأنباري من خلال عرضه لهاتين القراءتين قد وجههما من الناحية الدلالية لا أكثر ولم يتكلم عن الجانب الإعرابي فيهما وهذه إحدى مظاهر تنوع التوجيه في كتابه البيان.

قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[4].

يرى ابن الأنباري أن في قوله: "(فيه) قراءاتنا مشهورتان:

-(فِيهِ) بكسر الهاء من غير ياء.

-و(فِيهِي) بإثبات الياء"[5].

ولم يسمي ابن الأنباري أصحاب هذين القراءتين؛ لذا نورد بعض هذه القراءات القرآنية مع نسبتها لأصحابها، فقد: "قرأ (فيه هدى) بوصل الهاء بالهاء بياء لفظية على الأصل "ابن كثير" وافقه ابن محصين، والباقون بالاختلاس، وأدغم الهاء في الهاء أبو عمرو

[1] -البقرة، الآية: 9

[2] - البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، ج1، ص: 36

[3] - السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ج1، ص: 139

[4] - البقرة، الآية: 02.

[5] - البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص: 26.

الخلف عنه، وكذا يعقوب بن مصباح مع المد والقصر وتوسط في حروف المد، وافقهما ابن محيصن واليزيدي بخلف عنهما والحسن والمطوي"[1].

كما جاء في معجم القراءات نسبة القراءات لأصحابها، "فقراءة (فِيهِي) قرأ بها "ابن كثير" بوصله بياء، وهي قراءة ابن محصين، كذلك وقرأ ابن أبي إسحاق (فِيهُو) بضم الهاء ووصلها بواو، في حين اختلس نافع كسرة الهاء من (فِيهِ).

وقرأ الزهري وابن محيص وسلم بن حرب ومسلم بن جندب وعبيد بن عمير وسلام أبو المنذر (فِيهُ) بضم الهاء، وذكر الزمخشري أن الوقف على الهاء من (فيه) هو المشهور"[2].

هذه نسبة بعض القراءات لأصحابها حول هذه الآية الكريمة.

ثم اِنتقل ابن الأنباري إلى توجيه كل قراءة على حِدا، فقال: "فمن قرأ (فِيهِ) بكسر الهاء من غير ياء، قال: إنّا لو أثبتن الياء الساكنة بعد الهاء، وقبلها ياء ساكنة، لكن قد جمعنا بين ساكنتين، وذلك لأن الهاء حرف خفي فلا عبرة بحركتها، فكأنك لم تأت بها"[3].

فقد حلل ابن الأنباري هذا التوجيه تحليلا صرفيا، حيث اِعتبر أن زيادة الياء بعد الهاء يولد إشكال التقاء الساكنين؛ الساكن قبل الهاء والساكن بعدها، واعتبر أن الهاء حرف خفي غير حاجز من الناحية الصوتية بين الساكن الأول والساكن الثاني.

ويدلل على صحة هذا التوجيه بقوله: "والدليل على ذلك أنه يجوز أن تقول: الأمر من رَدَّ يَرُدُّ رُدَّ، ورُدَّ – بالضم- لا يجوز غيره، لأنك لم تأت بالهاء، كأنك قلت: رُدُّوا، وكذلك لو وصلته بضمير المؤنث، نحو: رُدَّها، لما جاز فيه إلا الفتح لأنك كأنك قلت: رُدَّا"[4].

هذا ما دلل به ابن الأنباري على ما ذهب به من توجيه قراءة (فِيهِ)، ثم اِنتقل بعد ذلك إلى توجيه قراءة (فِيهِي)، فقال: "ومن قرأ (فِيهِي) بإثبات الياء، أتى به على الأصل، والأصل في (فِيهِي): (فِيهُو) بضم الهاء وإثبات الواو، إلا أنه كسرت الهاء لمكان الياء، لأن

---

[1] – اتحاف الفضلاء البشر، الدمياطي ،ج1، ص: 372.

[2] – ينظر: معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، ج1، ص: 28.

[3] – البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص: 26.

[4] – المصدر نفسه، ص: 26، 27.

الياء تجلب الإمالة في الألف، فجعلوا الكسرة في الهاء بمنزلة الإمالة في الألف، لأنها تشبهها، فلما كسرت الهاء انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها"[1].

فهذا التوجيه من ابن الأنباري لقراءة (فِيهِي) بناه على مسائلة صرفيه لا إعرابية؛ حيث أرجع التعليل إلى أصل الكلمة، ثم ما عرض لها من تغيرات طرأت عليها، وفسر هذه التغيرات والتبدلات بشيء من التفصيل.

لكن بعد عرضه للقراءتين وتوجيهاته الصرفية لهما، فاضل بينهما، حيث رأى بأن القراءة الأولى (فِيهِ) أرجح من القراءة الثانية (فِيهِي) بصراحة، حيث قال: "وقراءة من قرأ (فِيهِ) أوجه من قراءة من قرأ (فِيهِي) لما بينا"[2].

قوله تعالى: ﴿لَارَيْبَۛفِيهِۛ﴾ [3]

يرى ابن الأنباري أن (لا) في (لاَ رَيْبَ)، فإنها حرف نفي قبل الحديث عن التوجيه الإعرابي للآية حريٌ قبل الحديث عن توجيه ابن الأنباري الإعرابي.

تعتبر قراءة (لاَ رَيْبَ) بفتح الباء من غير تنوين قراءة الجمهور، وقرأ أبو الشعثاء وزهير الفرقي (لاَ رَيْبٌ) بالرفع[4].

وقد شرع ابن الأنباري في إعراب الآية، فقال: "(لا) حرف نفي يراد بنفيه نفي الجنس، وبُنِيَ (رَيْبَ) مع (لا) لأنه معه بمنزلة (خَمْسَةَ عَشَرَ)، وبني على حركة تفصيلا له على ما بني، وليس له حالة إعراب، وكانت الفتحة أولى، لأنّها أخفّ الحركات"[5].

هذا التوجيه الإعرابي الذي ذكره ابن الأنباري فصل فيه القول صاحب الدرّ المصون، فقال: "و(لَا رَيْبَ) هو الخبر عن ذلك، أو يكون (الكتاب) خبرا لـ (ذلك)، (لَا رَيْبَ) خبر

---

[1] – البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص: 27.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص: 27.

[3] - البقرة، الآية: 02.

[4] – ينظر: معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، ج1، ص: 27.

[5] – البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص: 27.

ثان" [1]، لكن عقب صاحب "الدر المصون" على هذا القول الثاني، فقال: "وفيه نظر من حيث إنه تعدد الخبرُ، وأحدهما جملة، لكن الظاهر جوازه كقوله تعالى: (فإذا حية تسعى)"[2].

وتوسع السمين الحلبي فذكر إعرابا آخر لـ (لَا رَيْبَ فِيهِ)، حيث قال: "يجوز أن تكون هذه الجملة في محل نصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة، و (لا) نافية للجنس محمولة في العمل على نقيضتها (إنَّ) واسْمُها مُعربٌ ومبنيٌّ، فيُبْنَى إذا كان مُفردًا نكرةً على ما كان يُنْصَبُ به، وسبَبُ بنائِه تَضَمُّنُهُ معنى الحرف...، وقيل: بُنِيَ لتركبه معها تركيب خمسة عشر، وهو فاسد..."[3].

ثم بين السمين الحلبي إعراب (رَيْبَ)، فقال: بأنها اسم (لا)، وخبرها يجوز أن يكون الجار والمجرور وهو (فيه)، غير أنه استدرك لأن بني تميم لا تكاد تذكر خبرها، وعليه يكون خبرها محذوف تقديره: (لَا رَيْبَ كائنٌ)، ويكون الوقف على (ريب) حينئذ تاما، وقد يحذف اسمها ويبقى خبرها، ومثلوا بذلك بأن قالوا: لا عليك، أي لا بأس عليك"[4].

وبعده يعرض لرأي سيبويه الأخفش في المسألة فيقول: ومذهب سيبويه أن اسمها في محل رفع بالابتداء، ولا عمل لها في الخبر، ومذهب الأخفش أن اسمها في محل رفع، وهي عاملة في الخبر"[5].

هذه بعض التوجيهات المختلفة الواردة في هذه الآية الكريمة، ونعرج بعدها إلى آية أخرى من آيات الذكر الحكيم فصل فيها ابن الأنباري القول.

---

[1] – الدر المصون في علوم الكتاب، السمين الحلبي، ج1، ص: 81.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص: 81.

[3] – الدر المصون في علوم الكتاب، السمين الحلبي، ج1، ص: 82.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص: 83.

[5] –المصدر نفسه، ج1، ص: 83.

قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾[1]

فقد قال ابن مجاهد في (غشاوةٌ):" قرأوا كلهم (غشاوةٌ) في البقرة رفعا وبالألف إلا أن المفضل بن مُحَمَّد روى عن عاصم:(وعلى أبصارهم غشاوةً) نصبا"[2]

ونقل عن الشيرازي أيضا(ت565) ما يوافق ويتفق مع ما قرره ابن مجاهد فيقول:" اتفق القراء على الرفع من (غشاوةٌ)، وروي المفضل الضبي عن عاصم بالنصب"[3]، ثم راح يوجه قراءة الرفع فيقول:" فالرفع على أن الكلمة مقطوعة عن الفعل المتقدم الذي هو(أختم)، ومرفوعة بالابتداء، وخبرها ما تقدم عليها من الجار والمجرور وهو قوله:(وعلى أبصارهم)، ويجوز أن يكون مرتفعا بالجار والمجرور على مذهب الأخفش كأنه قال، وعلى أبصارهم استقرَّ غشاوةٌ" [4].

بعد هذا التوجيه الإعرابي لحالة الرفع، يسرد التوجيه الإعرابي لحالة النصب فيقول:" وأما النصب فيه فيجوز أن يكون لكونه محمولا على(ختم) مع تقدير حرف الجر كأنه قال: وختم على أبصارهم غشاوةً أي بغشاوةٍ، فحذف الجار وأوصل الفعل بنفسه، وهذا فيه قبح، لأنك تفضل بين حرف العطف ، والمعطوف به"[5]، وهذا حكم بتضعيف هذا التوجيه الإعرابي إذ وصفه بالقبح، ثم يعرض لتوجيه أخر فيقول:" ويجوز أن يكون محمولا على فعل مضمر يدل عليه الفعل المتقدم وهو(خَتَمَ) فيكون تقديره: خَتَمَ الله على قلوبهم وعلى سمعهم وجعل على أبصارهم غِشاوةً..."[6]

---

[1] – البقرة، الآية: 7

[2] – السبعة في القراءات وعللها: ابن مجاهد، ص: 138، 139

[3] –الموضح في وجوه القراءات وعللها: نصر بن علي أبي عبد الله الشيرازي، تح:عمر حمدان الكبيسي، وهي رسالة دكتوراه مطبوعة، السعودية، 1408هـ، ج1، ص: 243

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص: 243

[5] – المصدر نفسه، ج1، ص: 243، 244

[6] – المصدر نفسه ج1 ص:244

ويكرر تضعيفه لهذا التوجيه أيضا بقوله:" وهذا فيه أيضا ضعف، لقلته في حال السعةِ، ولأن أكثر ما يجيء من ذلك إنما هو في الشعر، فلهذا كان الرفع أقوى "[1]، فهو يضعف توجيهات النصب، ويرجح توجيه الرفع ، بأنه الأقوى.

كما أن ابن الأنباري كذلك فصل القول في التوجيهين الإعرابيين فقال:" ومن قرأ (غشاوةٌ) بالرفع، فلأنه مبتدأ، وخبره الجار والمجرور قبله"[2]، ويقصد به و(على أبصارهم) وهذا هو التوجيه الإعرابي المتفق عليه بين أصحاب هذه القراءة.

وبعده يعرض لقراءة النصب فيقول:" ومن قرأ (غشاوةً) بالنصب، فعلى بتقدير فعلٍ، والتقديرُ: وجَعَلَ على أبصارهم غشاوةً"[3]

غير أن ابن الأنباري لم يرجح قراءة على قراءة، أو يحكم على توجيه إعرابي دون توجيه أخرى، بل عرضهم وفصلهم وبين فقط، وهذه إحدى مواقفه من القراءات القرآنية ومن توجيهها الإعرابي، لكن ربما يلتمس ترجيحه لقراءة(غشاوةٌ) على قراءة(غشاوةً) كونها ابتدأ بها في معرض تفصيله، وذكر القراءة الثانية زيادة للفائدة والبيان.

قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[4]

نتحدث أولا عن نسبة هذه القراءات لأصحابها فقد ذكر صاحب معجم القراءات بأنها قراءة الجمهور فقال: "قرأ الجمهور (صمٌ بكمٌ عميٌ) بالرفع، وهو على إضمار مبتدأ تقديره: هم صمٌ...، وهي أخبار متباينة في اللفظ والدلالة الوضعية لكنها في موضع خبر واحد، إذ يؤول معناها كلها إلى عدم قبول الحق" [5]

[1] – الموضح في القراءات وعللها: عبد الله الشيرازي، ج1، ص: 244

[2] – البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري،ج1، ص: 34

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص: 35

[4] – البقرة، الآية: 18

[5] – معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب ج1، ص: 53

هذه هي القراءة الأولى لهذه الآية وهي قراءة الجمهور وتوجيهها الإعرابي ظاهر وواضح، كونها خبر لمبتدأ مضمر تقديره(هُمْ)، ثم ينتقل صاحب معجم القراءات إلى القراءة الثانية للآية فيقول:" وقرأ عبد الله بن مسعود وحفصة أم المؤمنين (صُمًا بكمًا عميًا) بالنصب"[1]، وبعده يعرض لتوجيهها الإعرابي فيقول:" وذكروا في نصبها وجوها منها: أن يكون مفعولا ثانيا لـ (تَرَكَ)، ومنها أن يكون في موضع الحال"[2]، وقد نقل في سياق عرضه لهذه التوجيهات بعض أقوال علماء النحو وترجيحاتهم فقال:" وقال الزجاجي: لا يجوز في الكلام ولكن المصحف لا يُخَالَفَ بقراءة لا تروَى، والرفع أيضاً أقوى في المعنى وأَجْزَلُ في اللفظ، وذهب الفراء إلى أنه نصب على الشتم"[3]، فمال هؤلاء العلماء أمثال الزجاج إلى تقوية توجيه الرفع على قراءة النصب.

وقد أورد أيضا السمين الحلبي هذه القراءات للآية(صُمٌّ بُكْمٌ عميٌ) فقال:" الجمهور على رَفْعِها على أنها خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هُمْ صُمٌّ بُكمٌ عميٌّ "[4]

ثم يتطرق إلى خلاف النحويين حول تعدد الخبر فيقول:" ويجيء فيه الخلاف المشهور في تعدد الخبر، من أجاز ذلك حمَلَ الآية عليه من غير تأويل، ومن منع ذلك قال: هذه الأخبار وإن تعددت لفظًا فهي متجددة معنىً، لأن المعنى: هم غيرُ، قائلين للحق بسبب عماهم وصممهم، فيكون من باب: (هذا حلوٌ حامضٌ) أي مُرٌّ، و(هو أعْسرُ يسرٌ) أي أضبطُ... أو يقدر لكل خبر مبتدأ تقديره: هم صمٌ، هم بكمٌ، هم عميٌ..."[5]، إلى غير ذلك من التوسع الذي ذكره السمين الحلبي والخلاف المعروف حول تعدد الجر، أو تقدير لكل خبر مبتدأ لوحده.

---

[1] – معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب ج1، ص: 54

[2] – المصدر نفسه، ج1،ص: 54

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص: 54

[4] –الدر المصون السمين الحلبي ج1 ص165

[5] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، ج1، ص: 165

كما ناقش السمين الحلبي قراءة النصب فقال:" وقرئ بنصبها، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حال وفيه قولان: أحدهما: هو حال من الضمير المنصوب في (تركهم)، والثاني من المرفوع في (لا يبصرون)، والثاني: النصب على الذم، كقوله:(حَمَالة الحَطَبِ) ...والثالث: أن يكون منصوبا بتركَ أي: تَرَكَهم صُمًا بُكمًا عميًا"[1]

تحدثنا عن أهم التوجيهات الإعرابية لقارئي الرفع والنصب عند علماء النحو والقراءة ومختلف التوجيهات الإعرابية وحججهم على تلك القراءات.

هذه الأوجه الإعرابية قد عرض لها ابن الأنباري لكن بشيء من الاختصار فقال:" وهو مرفوع-أي صمٌ- لأنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هم صمٌ، هم بكمٌ عميٌ" وهذه هي القراءات الأولى لهذه الآية وهي قراءة الجمهور ووجهها ابن الانباري بأن(صمٌ)خبر مرفوع، ومبتدأه ضمير مقدر تقديره(هم)، من غير أن يشير ابن الأنباري إلى الترجيح أو القوة في هذا القول والتوجيه ثم يقول عن القراءة الثانية وهي النصب فيقول:" وقد قرئ بالنصب لوجهين: أحدهما على الحال من الهاء والميم في(وتركهم) "[2]، حيث أعطى التوجيه الأول لهذه القراءة بأنها حال منصوب وصاحبها الضمير المتصل في (وتَرَكَهُمْ)، ويتابع في عرضه للوجه الثاني فيقول:" والثاني على تقدير(أعني)"[3] ،فهذه توجيهات ابن الأنباري الإعرابية لهذه القراءتين من غير ما ترجيح لقراءة على قراءة أو تفضيل بل عرض لكل من القراءتين بالتوجيه.

قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [4]

[1] – المصدر نفسه، ج1، ص: 165،166

[2] – البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري، ج1، ص: 41

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص: 41

[4] – البقرة، الآية:177

تمثل هذه الآية إحدى الآيات القرآنية التي اختلف القراء في رفع الراء ونصبها في قوله(ليس البِرَّ)، فجاء عن ابن مجاهد فقال:" واختلفوا في قوله:(ليس البرَّ أن تولوا) في رفع الراء ونصبها، فقرأ حمزة وحده :(ليس البِرَّ أن تولوا) وقرأ الباقون:(ليس البِرُّ أن تولوا) وروى حفص بن عاصم:(ليس البِرَّ) مثل حمزة، وروى هبيرة، عن حفص، عن عاصم: الوجهين بالرفع والنصب"[1].

وقصد ابن مجاهد إلى ذكر القراءتين ونسبتهما دون توجيه لأي قراءة، هذا بعكس ما نجده مثلا عند الشيرازي حين نسب كل قراءة لأصحابها مع توجيها إعرابيا حيث قال: "بنصب (البِرَّ)، قرأها حمزة، و-ص-، عن عاصم ووجه ذلك أن (البِرَّ) في هذه القراءة خبر ليس، و(أن تولوا) اسمها وإذا كان أن مع صلتها الاسم كان أحسن، لأنها تشبه المضمر في أن كل واحد منها لا يوصف، وإذا اجتمع مضمر ومظهر كان المضمر أولى بأن يكون اسم ليس، لأنه أشد اختصاصا من المظهر، فلذلك اختار هذه القراءة من قرأ بها"[2]

فقد حسن الشيرازي قراءة بأن (البِرَّ) خبر(ليس) منصوب متقدم، و(أن تولوا) اسمها مؤخر في تأويل المصدر واحتج لها بتعليل مفاده أن جملة(أن تولوا) تشبه المضمر وإذا اجتمع مضمر ومظهر، فالأولى للضمير بأن يكون اسم ليس، لأن المضمر أشد اختصاصا من المظهر.

بعد توجيه القراءة الأولى تطرق إلى القراءة الثانية كهذه الآية (ليس البِرُّ) بالرفع، حيث قال:" ووجهه أن (ليس) مشبهة بالفعل واسمها مشبهة بالفاعل، وإذا كان الفاعل بعد الفعل كان أولى من أن يكون بعده المفعول."[3]، فقد اعتمد الشيرازي على مسألة ترتيب الفاعل بعد الفعل في النحو، وفيه تعليل لذلك من أجل تبرير رفع(البِرُّ) فكأنها رفعت لمشابهة الفاعل

[1] – السبعة في القراءات : ابن مجاهد، ج1،ص: 175

[2] – الموضح في وجوه القراءات وعللها: الشيرازي، ص: 313

[3] – المصدر نفسه، ص: 313

في الرفع وفي الرتبة، ثم أعقب كلا القراءتين بقوله:" وكلتا القراءتين حسنة، لكون الاسم والخبر جميعا معرفتين، فأيّهما جُعِل اسما والأخر خبرا كان حسنًا"[1]

غير أن الشيرازي لم ينسب قراءة الرفع إلى أصحابها لذا جاء السمين الحلبي أنه قال:" قرأ الجمهور برفع(البِرُّ)..."[2] ووجهها فقال:" فقراءة الجمهور على أنه اسم(ليس)، و(أن تولوا)خبرها في تأويل مصدر، أي: ليس البِرُّ تَوْلِيَتُكُم"، ثم بين وجه ترجيح هذه القراءة، فقال: "ورجحت هذه القراءة من حيث إنه ولي الفعل مرفوعه قبل منصوبه"[3]، وهو شبيه بتعليل وترجيح الشيرازي السالف الذكر، كما نسب قراءة النصب إلى حمزة وحفص عن عاصم وبين توجيهها أيضا، فقال: "وأما قراءة حمزة وحفص في البرَّ خبر مقدم، و (أن تولوا) اسمها في تأويل مصدر"[4]، وعقب بعد ذلك على علة الترجيح، فقال: "ورجحت هذه القراءة بأن المصدر المؤول أعرف من المحَلَّى بالألف واللام، لأنه يشبه الضمير من حيث إنه لا يوصف ولا يوصف به، والأعرف ينبغي أن يجعل الأسمى، وغير الأعرف الخبر، وتقديم خبر (ليس) على اسمها قليل حتى زعم منعه جماعة، منهم دَرَسْتَوَيْه، قال: بأنها تشبه (ما) الحجازية، ولأنها حرف على قول جماعة، ولكنه محجوج بهذه القراءة المتواترة..."[5].

هذه بعض التوجيهات أوردها السمين الحلبي احتجاج كل طرف بما ذهب إليه، ونورد بعد هذا ما قرره ابن الأنباري حول هذين القراءتين، فيقول: "قرئ (البرُّ) بالرفع والنصب"[6]، ولم يسم أصحاب هذين القراءتين كعادته بل انصرف إلى توجيه كل قراءة على حدا، فيقول: "فالرفع على أنَّه اسم (ليس)، و(أن تولُّوا) خبرها، أي: ليس البرَّ تَوْلِيَتُكُم"[7]، وهذا التوجيه

---

[1] – الموضح في وجوه القراءات وعللها: الشيرازي ،ص: 113

[2] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، ج2، ص:244

[3] –الدر المصون، السمين الحلبي، ج2، ص: 244.

[4] –المصدر نفسه، ج2، ص: 244.

[5] –المصدر نفسه، ج2، ص: 244، 245.

[6] –البيان في غريب إعراب القرآن اِبن الأنباري ج1ص110

[7] –المصدر نفسه ج1 ص110

تشارك فيه مع العلماء الذين سبق عرض توجيهاتهم، غير أنه أوجز القول أكثر منهم، وهم فصلوا القول، ثم عرض توجيههم لقراءة النصب، فقال: "والنصب على أن يكون (البرَّ) خبر (ليس)، و(أن تولوا) اسمها، ورجّحه بعض النحويين"[1]، هذا كلامه حول التوجيه لقراءة النصب، ثم يعلل ذلك فيقول: "لأن (أنْ) المصدرية مع صلتها أعرف من (البرَّ) لأنها لا توصف كما لا يوصف المِضْمر، والمضمر أعرف المعارف، فلما أشبهت أعرف المعارف كان جعلها الاسم أولى"[2].

الملاحظ أن ابن الأنباري لم يحتج لقراءة الرفع مثلما احتج لقراءة النصب، مما يكون أن يفسر ميل ابن الأنباري إلى قراءة النصب والانتصار لها.

قوله تعالى ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [3] ،

ورد عند صاحب (معجم القراءات) نسبة كل قراءة لصاحبها، فقال: "قرأ حفص وأبو بكر عن عاصم، وحمزة والكسائي وخلف والأعمش (وَكَفَّلَهَا) يشد الفاء، على أن الفاعل هو الله تعالى، والهاء لمريم، وهو المفعول الثاني، وزكريا المفعول الأول، أي جعله كافلا لها، قال الطبري: (بمعنى كَفَّلَهَا الله زكريا)"[4].

فقد فصل توجيه قراءةَ (كَفَّلَهَا) بتشديد الهاء من غير تعقيب عليها، ثم اِنتقل إلى قراءة التخفيف، فقال: "وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والأعمش وخلف وأبو جعفر ويعقوب واليزيدي ومحصين (وَكَفَلَهَا) بتخفيف الفاء على إسناد الفعل إلى زكريا والهاء مفعول به"[5]، واكتفى بهذا الإيجاز في قراءة التخفيف ربما لوضوحه وبما لا يحتاج إلى تفصيل إعراب.

---

[1] – البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص: 111.

[2] –المصدر نفسه، ج1، ص: 111.

[3] – آل عمران، الآية: 37.

[4] – معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، ص: 482.

[5] – المصدر نفسه، ص: 482.

ثم عرض لقراءة أخرى حين قال: "وقرأ مجاهد (وَكَفِّلْهَا) بكسر الفاء مشددة، وسكون اللام، على الدعاء من أم مريم"[1]، كما أورد قراءة عبد الله ابن كثير وأبي بن كعب فقال: "وقرأ عبد الله بن كثير وأبو عبد الله المزني وعمرو بن موسى (وَكَفِلَهَا) بكسر الفاء وهي لغة"[2]، ولم يحدد التوجيه الإعراب أو الدلالي وإنما من باب التوسع في تعدد القراءات.

يزيد السمين الحلبي بيانا لهذه القراءات، يقول "فأما قراءة الكوفيين فإنهم عَدَّوا الفعل بالتضعيف إلى مفعولين، ثانيهما(زكريا...)"[3]، وهذا توجيهه لقراءة الكوفيين، أما عن قراءة السبعة فيقول: "وأما قراءة بقية السبعة فَكَفَلَ مخففٌ عندهم متعدٍّ لواحد وهو ضمير مريم، وفاعله (زكريا)"[4]، ويرى السمين الحلبي بأنه: " لا مخالفة بين القراءتين"، ويفسر ذلك بأن "الله لما كَفَّلَهَا إيَّاه كَفَلَهَا، وهو في قراءتهم ممدود مرفوع بالفاعلية"[5].

وأما القراءة الأخرى وهي (أَكَفَلَهَا) فهي "كقراءة الكوفيين في المعنى والإعراب، فإن الفاعل هو الله تعالى، والمفعول الأول هو ضمير مريم، والثاني هو زكريا، وأما قراءة (وَكَفِلَهَا) بكسر الفاء، هذه القراءة وإعرابها كإعراب قراءة الجماعة في كون (زكريا) فاعل"[6].

هذا ما ورد من قراءات بهذه الآية الكريمة، وكذا أهم التوجيهات الإعرابية لها، ونزيد ثراء وفائدة بما أورده ابن الأنباري حول قوله تعالى: "وَكَفَّلَهَا زكريا" ، فقال يقرأ: "يقرأ (وكفلها) بالتخفيف والتشديد، ويقرأ (زكريا) بالرفع والنصب"[7]، وبعد إجماله للقول بدأ يفصل كل قراءة مع توجيهها الإعراب، فقال: " فمن قرأ (وَكَفَلَهَا) بالتخفيف: رفع زكريا، لأنه فاعل"[8]، وهذا أحد التوجيهات الإعرابية منه لمن قرأ بالتخفيف، والإعراب ظاهر بيّن

---

[1] – معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب ، ص: 482.

[2] – المصدر نفسه، ص: 482.

[3] – الدر المصون، السمين الحلبي ، ج3، ص: 141.

[4] – المصدر نفسه، ج3، ص: 142.

[5] – المصدر نفسه، ج3، ص: 142.

[6] – الدر المصون، السمين الحلبي، ج3، ص: 142.

[7] – البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص: 170.

[8] – المصدر نفسه، ج1، ص: 170.

في هذه القراءة، ثم تطرق لتوجيه الثاني لقراءة التشديد، فقال: ومن شدد (وَكَفَّلَهَا) نصب زكرياءَ لأنه مفعول"[1].

وكما هو معهود عند ابن الأنباري، فقد وجه هذه القراءات القرآنية من غير ترجيح بينهما، أو تقوية قراءة على قراءة، أو تقديم احتجاج لإحدى القراءتين.

قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى﴾[2]

تعتبر هذه الآية الكريمة من الآيات القرآنية التي اختلفت حولها القراءات القرآنية، ومحل الاختلاف هو كلمة (غير)، فقد ذكر ابن مجاهد هذه القراءات ونسبتها، فقال: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة: (غير أولي الضرر) برفع الراء، وقرأ نافع والكسائي وابن عامر: (غير أولي الضرر) نصبا"[3].

وعرض صاحب الحجة للقراء السبعة لهذه القراءات بالتوجيه الإعرابي، فقال: "قال أبو علي: من رفع الراء جعل (غير) صفة للقاعدين عند سيبويه، واحتجّ لمن قال بالرفع بقول لبيد:

وَإِذَا جُوزِيتَ قَرضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى غَيْرُ الجَمَل

فغير صفة للفتى..."[4]، وبعد توجيه هذه القراءة من كون اعتبار أن (غير) صفة لـ (القاعدين)، واحتجاجه لها ببيتين من الشعر انتقل إلى توجيه قراءة النصب، فقال: "ومن النصب غيرا جعله استثناء من القاعدين، قال أبو الحسن: وبها نقرأ، قال: وبلغنا أنها نزلت بعد قوله: (لا يستوي القاعدون)، ولم تنزل معها، استثنى بها قوم لم يقدروا الخروج و(القاعدون) مرتفع بقوله: (يستوي) ويستوي هذا يقتضي فاعلين فصاعدا"[5].

---

[1] – البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ج1، ص:170.

[2] – النساء، الآية :95.

[3] –السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص: 237.

[4] –الحجة للقراء السبعة، أبو علي عبد الغفار الفارسي، ج3، ص: 179.

[5] –المصدر نفسه، ج3، ص: 180.

هذا التوجيه الإعرابي لقراءة النصب من غير ابداء؛ أي ترجيح أو مفاضلة أو تقوية قراءة على قراءة أخرى، بل وجه كل قراءة على حدا، احتج لهما، الأمر نفسه في النسبة لابن الأنباري، فقد أورد القراءتين توجيها من غير ترجيح بينهما، فقال: "قرئ (غير) بالرفع والنصب والجر، فالرفع على أنه بدل من (القاعدين) أو وصف لهم، لأنهم غير معينين، فجاز أن يوصفوا بـ (غير)"[1]، فالأنباري زاد على سابقيه قراءة الجر، وزاد التوجيه الإعرابي في الرفع على أنه بدل، لكن لم يرجح قراءة بعينها، ثم انصرف إلى قراءة النصب، فقال: "والنصب على الاستثناء أو على الحال من القاعدين"[2]، وسبق الإشارة إلى هذا الوجه، وبعده قال: "والجر على أنه بدل من (المؤمنين) أو وصف لهم"[3].

كل هذه الحالات التوجيهية التي ذكرها ابن الأنباري حول هذه الآية، ثم جاءت مبسوطة من غير نسبة منه إلى أصحابها كعادتها من غير ترجيح لوجه على حساب وجه آخر، أو قراءة على قراءة أخرى.

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[4]

اِختلفت القراءات القرآنية في هذه الآية الكريمة، فقرأ: "بغير واو في أوله، قرأها اِبن كثير ونافع وابن عامر، لأن هذه الجملة ذكرا من الجملة المتقدمة، فجاز عطفها عليها بالواو وبغير الواو...، وقرأ الباقون (ويقول) بإثبات الواو في أوله، وهو الأظهر، لأنه عطف جملة على جملة، فالأصل فيه أن يكون بالواو"[5].

---

[1] -البيان في غريب إعراب القرآن اِبن الأنباري ج1ص229

[2] -المصدر نفسه ج1 ص229

[3] -المصدر نفسه ج1 ص229

[4] – المائدة، الآية: 53.

[5] – الموضح في القراءات وعللها أبو عبد الله الشيرازي(د.ط) الرياض المملكة العربية السعودية 1408، ج3، ص: 443.

فمن خلال هذا الكلام يرجح الشيرازي إثبات واو العطف على عدمها، ثم يبدأ في نسبة قراءة النصب في (يقول)، ونسبتها إلى أصحابها، فيقول: "وأما النصب (يقول): فقد قرأه أبو عمرو ويعقوب، ووجهها أن الكلام محمول على المعنى، لأنه إذا قال: "فعسى الله أن يأتي بالفتح"[1]، فكأنه قال: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول: الذين آمنوا، فعطف على المعنى، كما أنه إذا قال: " فَأَصَّدَق وأكن" كان محمولا عن المعنى، كأنه قال: أصدق وأكن بالجزم فيهما، وقد قال الله تعالى: "وعسى أن كرهو شيئا"، " وعسى أن تحبوا شيئا"[2]، "هذه احتجاجات من الشيرازي لقراءة النصب، وأضاف أوجها أخرى لتقوية قراءة النصب يطول المقام لذكرها، ثم تطرق بقراءة الرفع فقال: "وقرأ الباقون(يقول) بالرفع ووجهه: ان تجعل الواو لعطف جملة على جملة، ولا تجعلها عاطفة على مفرد، ويأيد ووجه الرفع قراءة من قرأ بحذف الواو من (يقول)"[3].

ولم يسهب القول في هذه القراءة أو الاحتجاج لها مثل ما فعل في قراءة النصب.

وكذلك تكلم السمين الحلبي عن توجيه هذه الآية فقال: "... فتحصل فيه ثلاث قراءات: (يقول) من غير واو، و(ويقول) بالواو والنصب، (ويقول) بالواو والرفع"[4]، ثم يوجه كل قراءة فيقول: "فأما قراءة من قرأ (يقول) من غير واو فهي جملة مستأنفة سيقت جوابا لسؤال مقدر... سأل سائل فقال: ماذا قال المؤمنون حينئذ؟ فأجيب بقوله تعالى: (يقول الذين آمنوا)... والواو ساقطة في مصاحف مكة والمدينة والشام، والقارئ بذلك هو صاحب هذه المصاحف، فإن القارئين بذلك ابن كثير المكي وبن عامر الشامي ونافع المدني، فقراءتهم موافقة لمصاحفهم"[5]، هذا بعض توجيه السمين الحلبي لهذه القراءة واحتجاجه لها،

---

[1] -المائدة، الآية: 52.

[2] – الموضح في القراءات وعللها الشيرازي ، ج3، ص: 444.

[3] – المصدر نفسه، ج3، ص: 445.

[4] – الدر المصون، ج4، ص: 301.

[5] – الدر المصون، السمين الحلبي، ج4، ص: 301.

ويبسط القول في قراءة الرفع والواو، ويرى السمين الحلبي[1] بأن هذه القراءة واضحة لأنها جملة ابتدئ بالإخبار بها، والواو استئنافية، والواو ثابتة في مصاحف الكوفة والمشرق، ثم يعرض لقراءة النصب بكثير من التفصيل[2]، ويسرد الأوجه والاحتجاجات المختلفة، ومن بينها(ويقول) أنه منصوب عطفا على (فيصبح)، والثاني: أنه منصوب عطفا على المصدر قبله وهو الفتح، وهذا الوجه رده السمين الحلبي وناقشه بالتفصيل في موضعه، أما الوجه الثالث: فهو انه منصوب عطفا على قوله (يأتي) أي: فعسى الله أن يأتي ويقول.

بعد هذه النظرة الموجزة في بعض التوجيهات الإعرابية لهذه الآية الكريمة، نذهب إلى ما قرره وفصله ابن الأنباري، ونتعرف إلى توجيهاته الإعرابية، إذ يقول: " قرئ (يقول) بالرفع والنصب"[3] ، ولا يعرض إلى تفصيل الكلام حول الواو على حدا، والكلام على الرفع أو النصب على حدا، كما رأينا عند غيره، وبعدها يعرض لقراءة الرفع فيقول: "فالرفع على الاستئناف"[4]، ويعني به إثبات واو الاستئناف، والجملة بعده استئنافية ابتدائية.

أما قراءة النصب، فيفصل فيها القول، إذ يرى أن " النصب من ثلاثة أوجه"[5]، وقد وقد أشرنا إليها عند السمين الحلبي.

والجدير بالذكر أن ابن الأنباري قد أوجز القول في هاتي القراءتين، خاصة قراءة الرفع، ولكن أبدى ملاحظة في ما يخص الوجه الثالث من أوجه النصب، وهو العطف على(فيصبحوا)، فقال: وفي هذا الوجه بعد، وهو مع بعده جائز"[6]، وهي الملاحظات القليلة التي التي يذكرها ابن الأنباري في توجيهه الإعرابي للقراءات القرآنية.

---

1 – ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج4، ص: 302.

2 – ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص: 303.

3 – البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الانباري ج1، ص: 258.

4 – المصدر نفسه، ج1، ص: 258.

5 – المصدر نفسه، ج1، ص: 258.

6 – البيان في غريب إعراب القرآن، إبن الأنباري ج1، ص: 259.

قوله تعالى: ﴿مَالَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[1]

أورد ابن مجاهد هذه الآية الكريمة، وأبرز اختلافات القراءات القرآنية حولها، فقال: " واختلفوا في الرفع والخفض من قوله: (مالكم من إله غيره)، فقرا الكسائي وحده: (مالكم من إله غيره) خفضا، وقرأ الباقون: (مالكم من إله غيره) رفعا في كل القرآن..."[2].

أما في ما يخص توجيه قراءة الكسائي في: "(مالكم من إله غيره) بالجر أنه جعل غيرا صفة لإله على اللفظ، وجعل لكم مستقرا أو جعله غير مستقر، وأضمر الخبر، والخبر: مالكم في الوجود أو العالم، ونحو ذلك، لابد من هذا الإضمار، إذ لم يجعل لكم مستقرا ،لأن الصفة والموصوف لا يستقل بهما كلام"[3]، فالفارسي قدم توجيها إعرابيا لقراءة الكسائي بالجر، وهذا ما يتشاركه الرأي مع كثير من النحاة، وأصاحب التوجيه في هذه القراءة.

وبعده توجيه قراءة الجر ينصرف إلى الاحتجاج لقراءة الرفع فيقول: " وحجة من قرأ ذلك رفعا(مالكم من إله غيره) قوله: " وما من إله إلا الله"[4] ، فكما أن قوله: إلا الله بدل من قوله: (ما من إله) و(غيره) كذلك قوله: (غير الله) يكون بدلا من قوله(من إله) و (غيره) يكون بمنزلة الاسم الذي بعد إلا "[5]، وقد صرح الفارسي بترجيحه لهذا الوجه على الوجه الآخر الذي يجعل (غيره) صفة لإله على الموضع فيقول: " وهذا الذي ذكرناه أولا أن يحمل عليه من أن يجعل غير صفة لإله على الموضع"[6] ، وبعد تفصيله لهذه التوجيهات الإعرابية لكلتا القراءتين انصرف للرد على جملة من الاعتراضات على توجيهاته، كما نجد ابن الأنباري يوجز القول في توجيه القراءتين إعرابيا يكاد لا يذكر، فيقول: " قرئ (غيره) بالرفع

---

[1] -الأعراف، الآية: 59.

[2] – السبع في القراءات، إبن مجاهد، ص: 284.

[3] – الحجة للقراء السبع، الفارسي، ج4، ص: 40.

[4] – آل عمران، الآية: 62.

[5] – الحجة للقراء السبعة ، الفارسي، ج4، ص: 40.

[6] – المصدر نفسه، ج4، ص: 40.

والجر، فالرفع على الوصف لـ(إله) على الموضع، لأن موضعه رفع، والجر بالوصف لـ (إله) على اللفظ "[1].

هذا مجمل ما قاله ابن الأنباري حول هاتين القراءتين من غير تفصيل وهي إحدى المميزات في طريقة تعامل ابن الأنباري مع كثير من القراءات القرآنية وأوجهها المختلفة.

قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١﴾[2]

هذه الآية الكريمة إحدى الآيات التي اختلف في قراءتها فقد ساق ابن مجاهد هذا الخلاف، فقال: " واختلفوا في فتح الباء وضمها من قوله: " ومن وراء إسحاق يعقوب"، فقرا بن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: " ومن وراء إسحاق يعقوب" رفعا، وقرأ بن عامر وحمزة: (يعقوب) نصبا، واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر: بالرفع، وروى حفص عنه (يعقوب) نصبا "[3]

وبعد نسبة القراءات إلى أصحابها نورد مختلف التوجيهات الإعرابية لهذه القراءات حيث قال السمين الحلبي في توجيهها: "قوله (يعقوب) قرأ بن عامر وحفص عن عاصم بفتح الباء والباقون برفعها"[4].

هذا عن نسبة القراءات لأصحابها ، ثم بتفصيل التوجيه، فقال: " فأما القراءة الأولى فاختلفوا فيها: هل الفتحة علامة نصب أو جر؟ والقائلون بأنها علامة نصب، اختلفوا: فقيل: هو منصوب عطفا على قوله (بإسحاق) قال الزمخشري: " كأنه قيل:" ووهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب..."، يعني أنه عطف على التوهم...وقيل: هو منصوب

[1] – البيان في غريب إعراب القرآن ، إبن الأنباري، ج1، ص: 328.
[2] – هود ، الآية :71.
[3] – السبعة في القراءات، إبن مجاهد، ص: 338.
[4] – الدر المصون: السمين الحلبي، ج6، ص: 355.

بفعل مقدر تقديره: ووهبنا يعقوب، وهو على هذا غير داخل في البشارة، ورجح الفارسي هذا الوجه"[1].

من خلال هذا التوجيه يتبن الخلاف الإعرابي في القائلين بفتح الباء، واختلاف تقديراتهم، ثم يورد وجها آخر لحالة النصب فبقول: " وقيل: هو منصوب عطفا على محل (بإسحاق) لأن موضعه نصب كقوله: "وأرجلكم " بالنصب عطفا على (برؤوسكم) "[2]، ثم فقرق بين هذا الوجه والوجه الأول فقال: " والفرق بين هذا والوجه الأول : أن الأول ضمن الفعل المعنى (وهبنا) توهما، وهنا باق على مدلوله من غير توهم"[3].

بعد هذا التفصيل في توجيه قراءة الفتحة ينصرف إلى توجيه الجر فيقول: " ومن قال بأنه مجرور جعله عطفا على (بإسحاق) والمعنى أنها بشرت بهما "[4].

أما عن قراءة الرفع (يعقوب) فيقول: " وأما قراءة الرفع ففيها اوجه، أحدها: أنه مبتدأ وخبره الظرف السابق، فقدره الزمخشري (مولود أو موجود) قدره غيره بكائن...، وثان أنه مرفوع على الفاعلية بالجار قبله وهذا يجيء على رأي الأخفش، والثالث أن يرتفع بإضمار فعل، أي: ويحدثه من ورائي إسحاق يعقوب، ولا مدخل له في البشارة، والرابع: أنه مرفوع على القطع يعنون الاستئنافن وهو راجح لأحد ما تقدم من كونه مبتدأ وخبرا، أو فاعلا بالجار بعده، أو بفعل مقدر"[5].

نفذ السمين الحلبي من خلال هذه التوجهات الإعرابية إلى أكثر الأوجه المعلل بها لتلك القراءات القرآنية، وسنعرض بالتوجيه الإعرابي لتلك القراءات القرآنية عند ابن الأنباري، إذ نلاحظ تشارك وتقارب وجهات النظر حول الاختلاف الحاصل في هاتين القراءتين ،

[1] – الدر المصون: السمين الحلبي، ج6، ص: 355.
[2] – الدر المصون: السمين الحلبي، ج6، ص: 356.
[3] – المصدر نفسه، ج6، ص: 356.
[4] – المصدر نفسه، ج6، ص: 356.
[5] – المصدر نفسه، ج6، ص: 356، 357.

حيث يقول ابن الأنباري: "يقرئ (يعقوب) بضم الباء وفتحها فمن قرأ بالضم كان (يعقوب) مرفوعا من وجهين: أحدهما ان يكون مبتدأ، والجار والمجرور قبله خبره، كقولهم فب الدار زيد، والثاني: ان يكون مرفوعا بالجار والمجرور، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش"[1]

هذا توجيهه لحالة الرفع وأنها تحتمل وجهين ظاهرين، ونسب الوجه الثاني إلى الأخفش.

أما عن حالة الفتح فقال: " ومن قرأ بالفتح جاز ان يكون في موضع نصب وجر، فالنصب من وجهين: أحدهما: بتقدير فعل دل عليه (بشرناها) وتقديره بشرناها بإسحاق، ووهبنا له يعقوب من وراء إسحاق والثاني، وثاني: أن يكون معطوفا على موضع قوله(بإسحاق) وموضعه النصب كقولهم : مررت بزيد وعمر...، والجر على ان يكون (يعقوب) معطوفا على(إسحاق)، وكان مفتوحا لأنه لا ينصرف للعجمة والتعريف"[2]، غير أن هذا التوجيه ف يما يخص الجر ضعفه ابن الأنباري لأنه فصل بين الجار والمجرور بالظرف وهو في نظره قبيح"[3].

هذه بعض البذور الزاهرة التي اِنتقيناها من نماذج كثيرة فصل القول فيها اِبن الأنباري في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن الذي يعد كتابا ذا شأن وقيمة علمية كبيرة بالنسبة للإعراب ولتوجيه القراءات القرآنية كونه كان خلاصة مجهودات عظيمة بذلها هذا العالم الفذ في سبيل النهوض بلغة الضاد

[1] – البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري ،ج 2، ص:14.
[2] – المصدر نفسه، ج2، ص: 14، 15.
[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 15.

خاتمة

مما سبق بيانه وتفصيله في هذه الأوراق البحثية يمكن التوصل إلى أهم النتائج المتمثلة كالآتي .

-تشريف القراءات القرآنية بنسبتها الى القرآن الكريم. ومدى العلاقة المتلازمة بين القراءات و القرآن الكريم.

-اِعتبار القراءات القرآنية وهي من الله تعالى وليست من اِجتهاد البشر وبالتالي فهي توقيفية ونخص بالذكر القراءات المستوفية الاركان والشروط .

-تعدد القراءات القرآنية وتنوعها تسيير من الله تعالى على عبادة وتسهيلا لتلاوة الكتاب العزيز وتدبره.

-اِختلاف القراءات القرآنية ساهم في اثراء علوم العربية من نحو وبلاغة وأسلوب كما وسع الاِجتهادات الفقهية و الأصولية.

-نسبة القراءات القرآنية الى أصحابها تشريفا لهم لقيامهم بالنهوض بتلك القراءات والاِهتمام بها وضبطها ونقلها إلى الأمم الاسلامية عبر مختلف العصور.

-الاِهتمام الواسع الذي لقيه علم القراءات القرآنية من قبل الكثير من العلماء المتعددي الاِختصاصات وكذا اختلافهم الواسع في توجيه تلك القراءات.

-تعدد التوجيهات النحوية والصرفية والدلالية لتلك القراءات القرآنية يفسر عمق تمسك كل عالم أو مدرسية بمبادئها النحوية واللغوية .

-شخصية ابن الأنباري تعد قامة من قامات العلم ظهر انتصارها في كثير من المسائل النحوية لمدرسة البصرة.

-كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لِابن الأنباري شكل خلاصة ما توصل اليه ابن الأنباري في مسائل النحو كونه كان أخر مؤلفاته .

-كتاب البيان في غريب إعراب القرآن غلب عليه ظاهرة الإعراب. كما مزجه بعلم القراءات القرآنية وفي توجيهها.

-إيراد اِبن الأنباري للقراءات القرآنية في كتابه خلا من نسبتها إلى أصحابها .

-اِبن الأنباري يُورِد الكثير من الكثير من الاِختلافات في القراءات القرآنية في كتابه و يوجهها اِعرابيا، و يوجه قراءات أخرى صرفيا ، و أحيانا الجانبين معا.

- اِبن الأنباري أحيانا يبدي رأيه من ناحية ترجيح قراءة على قراءة، و أحيانا لا يبدي أي رأي.

-اِبن الأنباري كثيرا ما يثري آراءه النحوية و توجيهاته الاِعرابية بأقوال أئمة النحو و اللغة.

-أحيانا في معالجات اِبن الأنباري للقراءات القرآنية يوجز القول و يختصر في توجيهها و لا يفصل كثيرا.

-شخصية اِبن الأنباري ذات اِطلاع واسع و قوة علمية مكنته من تفحص القراءات القرآنية و إدراك اِختلافها و محاولة توجيهها وفق ما تقتضيه لغة الضاد.

فہرست

السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الفاتحة	﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ۝٢ ﴾	.02	48
الفاتحة	﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾	4	50
الفاتحة	﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾	6	52
الفاتحة	﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾	7	53
البقرة	﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾	.02	56
البقرة	﴿ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾	2	55
البقرة	﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾	7	60
البقرة	﴿ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ ﴾	9	56
البقرة	﴿ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ۝١٠ ﴾	10	44
البقرة	﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ﴾	18	61
البقرة	﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ ۝٣٧﴾	37	15
البقرة	﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗىۖ ﴾	125	28
البقرة	﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ ۝١٢٥﴾	125	28
البقرة	﴿وَوَصَّىٰ ۝١٣٢﴾	132	16
البقرة	﴿ ۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾	177	61
البقرة	﴿بَسۡطَةٗ ۝٢٤٧﴾	247	15
البقرة	﴿ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ ﴾	253	29
البقرة	﴿ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ ﴾	282	44
البقرة	﴿ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ ﴾	284	45
آل عمران	﴿ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾	26	50
آل عمران	﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ ﴾	37	66

فهرس الآيات القرآنية

آل عمران	﴿قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٤٧﴾	47	26
النساء	﴿ لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ﴾	.95	68
المائدة	﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ﴾	6	22
المائدة	﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾	.53	69
المائدة	﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾	71	44
المائدة	﴿ إِذۡ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١١٢ ﴾	112	30
الأنعام	﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥٤ ﴾	54	44
الأنعام	﴿ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾	.137	47
الاعراف	﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمۡ أَبۡوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ ٤٠﴾	40	28
الأعراف	﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ ﴾	59	72
التوبة	﴿فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ ١١١﴾	111	16
يونس	﴿نُنَجِّيكَ ٩٢﴾	92	15
هود	﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١ ﴾	71	73
يوسف	﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ ٤٥﴾	45	15
يوسف	﴿تَبۡلُواْ﴾	45	15
إبراهيم	﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ٤﴾	04	9
مريم	﴿ قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا ٢٤ ﴾	24	29
النور	﴿يَأۡتَلِ ٢٢﴾	22	16
القصص	﴿ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ ﴾	23	30
العنكبوت	﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ٥٦ ﴾	56	28

لقمان	﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ٢٦﴾	26	15
سبأ	﴿لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ﴾	15	45
النجم	﴿ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ٤٥﴾	45	16
الحديد	﴿وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾	10	43
الجمعة	﴿فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ ٩﴾	9	16
القلم	﴿عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ١٣﴾	13	29
الانشقاق	﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ١٧﴾	17	29

-القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

-السنة النبوية:

- صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، القاهرة، (د.ط) (د.ت).

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو بكر بن مجاهد ومكانته في الدراسات القرآنية: شلبي عبد الفتاح، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، العدد5، 1401هـ.
2. إتحاف فضلاء البشر بالمفردات الأربعة عشر: أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الغني الدمياطي المعروف بالبناء، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، (1407-1987).
3. الاتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، نشر مصطفى الحبي، القاهرة، ط4، 1987م.
4. الاختلاف بين القراءات: أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، الدار السودانية الخرطوم، ط1، 1404هـ -1988م.
5. أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: مُحَمَّد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط1، (1427هـ/ 2006م).
6. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات ابن الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،(د/ط)،1377هـ-1957م.

7. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي: تح: م حمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت ، ط:3، (1400هـ).

8. البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.ط)، 1400هـ/ 1980م.

9. تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون: عمر فروخ، المكتبة التجارية، بيروت.(د.ط)، (د.ت).

10. تأويل مشكل القرآن: أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تح: أحمد صقر، دار التراث، طبع الحلبي، مصر، د ط، 1393 هـ،1973م.

11. تفسير ابن جرير: أبو جعفر مُحَمَّد ابن جرير الطبري تح: محمود شاكر، دار المعارف، مصر، (د.ط)، (د.ت).

12. تفسير البيان للقرآن الكريم: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، مصر، ط2، 1966.

13. التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: أحمد سعد مُحَمَّد، مكتبة الأدب، القاهرة، ط1، 1997م.

14. توجيه مشكل القراءات العشرية لغة وتفسيرًا وإعرابا: عبد العزيز بن علي الحربي، جامعة أم القرى، السعودية (رسالة ماجستير).

15. الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1399هـ، 1979م.

16. الحجة للقراء السبعة، أبو علي عبد الغفار الفارسي، تح: حويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق،ط1، 1404هـ، 1984م.

17. حجة القراءات: ابن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط4، 1404هـ-1984م.

18. حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية: عبد العزيز عبد الفتاح القارئ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1423هـ-2002م.

19. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق،(د.ط)،(د.ت).

20. الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، ط1414،1هـ 1939م.

21. السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.

22. شرح الهداية: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، تح: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشيد، الرياض، (د.ط)، 1410هـ.

23. في رحاب القران الكريم: مُحَمَّد محسين، دار الكليات الأزهرية، ، القاهرة، (د.ط).

24. القاموس المحيط: مجد الدين مُحَمَّد يعقوب الفيروز أبادي، دار الجيل، بيروت، (د.ط)،(د.ت).

25. القراءات أحكامها ومصدرها: شعبان إسماعيل، (د.ط)، دار السلام، 1968م.

26. القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي التواتي بن تواتي، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، (د.ت).

27. لسان العرب: مُحَمَّد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، دار صادر،(د.ت)، بيروت.

28. مباحث في علم القراءات: عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم المزيني، دار كنوز اشبيليا، الرياض، السعودية.

29. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: عثمان ابن جني، تح: علي النجدي وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ-1994م.

30. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو مُحَمَّد ابن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام مُحَمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

31. مختار الصحاح: مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي، مادة (وجه)، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1996م.

32. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

33. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالقرآن العزيز: حققه الأستاذ: طيار ألتي قولاج عن ثلاث نسخ محفوظة، ونشر سنة1395هـ .

34. معجم التعريفات: الشريف الجرجاني، تح: مُحَمَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة ، 2004م.

35. معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين بن زكريا ابن فارس، دار الفكر، (د.ط)،(د.ت)،

36. منجد المقرئين ومرشد الطالبين: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف الجزري، اعتنى به عبد الحليم قابة، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر ،ط1 ،(1424هـ-2003م).

37. الموضح في وجوه القراءات وعللها: نصر بن علي أبي عبد الله الشيرازي، تح: عمر حمدان الكبيسي، وهي رسالة دكتوراه مطبوعة، السعودية، 1408هـ.

38. النشر في القراءات العشر: مُحَمَّد بن الجزري، مُحَمَّد علي الضباع، المكتبة التجارية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

فهرس الموضوعات

الموضوعات **الصفحة**

الشكر

الإهداء

المقدمة .....أ

الفصل الأول: القراءات القرآنية وعلم توجيهها..... 04

أولا: القراءات القرآنية (المفهوم، الظهور، المراحل، الأقسام)..... 04

1- مفهوم القراءات القرآنية:..... 04

أ. مفهوم القراءات القرآنية لغة: 04

ب. مفهوم القراءات القرآنية اصطلاحا: 05

2- أقسام القراءات القرآنية: 06

3- العلاقة بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية: 07

4- أنواع القراءات القرآنية:. 09

5- المقصود بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم:.....09

6- ظهور القراءات القرآنية 19

7- القراءات القرآنية والأحرف السبعة:. 20

8- ثمرة اِختلاف القراءات القرآنية: 21

9- أركان القراءة الصحيحة 23

ثانيا: علم توجيه القراءات القرآنية 25

1-مفهوم التوجيه لغةً: 25

2-مفهوم التوجيه اِصطلاحًا.....26

3- ألفاظ متنوعة جاءت في معنى التوجيه 27

4- أنواع التوجيه 28

5- نشأة التوجيه وتطوره..... 29

6- التدوين في توجيه القراءات القرآنية.....31

الفصل الثاني: ابن الأنباري وتوجيهه للقراءات القرآنية في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن".....35

أولا: المذهب النحوي لابن الأنباري وأثره في النحو.....35

1-ترجمة ابن الأنباري 35

2- مذهب ابن الأنباري في النحو 37

3- موقف ابن الأنباري من القراءات القرآنية (نظرة ابن الأنباري للقراءات القرآنية) 42

ثانيا: نماذج من توجيهات الأنباري للقراءات القرآنية في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن.....46

1-التعريف بكتاب "البيان في غريب إعراب القرآن" لابن الأنباري"..... 46

2- نماذج من توجيهات ابن الأنباري للقراءات القرآنية من خلال كتابه البيان.....48

خاتمة **77**

فهرس الآيات القرآنية.....**80**

فهرس المصادر والمراجع.....**83**

فهرس الموضوعات **87**